Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Mai 2011
17 ماي 2011

العلم
لسان حزب الإستقلال
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجتماع لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 16 إلى 19 ماي الجاري بجنيف، في أشغال الاجتماع ال` 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلا برئيسه السيد إدريس اليزمي.
وأفاد بلاغ للمجلس أن هذا الاجتماع سيشهد تقديم تقارير المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى آسيا ?المحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمريكيتين.
كما سيعرف اللقاء تقديم تقرير مرحلي عن الخطط الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية برسم 2010 - 2011.
من جهة أخرى، سيتم خلال هذا اللقاء انعقاد الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ عام 2009.
وسيتم، خلال هذا اللقاء، تقديم التقرير السنوي وتقرير عن تنفيذ خطة العمل لسكرتارية الشبكة، بالإضافة إلى تقديم تقرير حول افتحاص الوضعية المالية للشبكة، ومناقشة بلورة المخطط الاستراتيجي للشبكة برسم 2012-2014، فضلا عن التحضير للمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.
وسينكب المشاركون في الاجتماع ال` 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تدارس ومناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات من المؤسسات الوطنية في هذا الشأن»، و»المؤسسات الوطنية والمشاركة في اللجان التعاهدية (مع التركيز على لجنة اتفاقية حقوق المعاقين، لجنة مناهضة التعذيب ولجنة اتفاقية حقوق الطفل(، و»تقوية دور المؤسسات الوطنية في إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، و»تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لمؤسسات الوسيط (الأومبودسمان.»(

1

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المغربية

مجلس حقوق الإنسان يشارك بجنيف في اجتماع لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

إدريس اليزمي

الرباط (و م ع)- يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 16 إلى 19 ماي الجاري، بجنيف، في أشغال الاجتماع 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلا برئيسه إدريس اليزمي.

وأفاد بلاغ للمجلس أن هذا الاجتماع سيشهد تقديم تقارير المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى آسيا - المحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات.

كما سيعرف اللقاء تقديم تقرير مرحلي عن الخطط الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية برسم 2010-2011.

من جهة أخرى، سيجري، خلال هذا اللقاء، انعقاد الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ عام 2009.

وسيجري، خلال هذا اللقاء، تقديم التقرير السنوي وتقرير عن تنفيذ خطة العمل لسكرتارية الشبكة، بالإضافة إلى تقديم تقرير حول افتحاص الوضعية المالية للشبكة، ومناقشة بلورة المخطط الاستراتيجي للشبكة برسم 2012- 2014، فضلا عن التحضير للمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

وسينكب المشاركون في الاجتماع 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تدارس ومناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات من المؤسسات الوطنية في هذا الشأن"، و"المؤسسات الوطنية والمشاركة في اللجان التعاهدية (مع التركيز على لجنة اتفاقية حقوق المعاقين، لجنة مناهضة التعذيب ولجنة اتفاقية حقوق الطفل)"، و"تقوية دور المؤسسات الوطنية في إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل"، و"تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لمؤسسات الوسيط (الأومبودسمان)".

كما يتضمن جدول أعمال اللقاء مواضيع تهم "المؤسسات الوطنية وإعلان حقوق الشعوب الأصلية"، و"المؤسسات الوطنية وحقوق المرأة"، و"المؤسسات الوطنية ومكافحة العنصرية (متابعة عملية ديربان)"، وتبادل الخبرات بينها في مجال مكافحة التمييز والعنصرية، و"المؤسسات الوطنية في حالات والصراعات".

Revue de Presse des droits de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بجنيف في أشغال لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ابتداء من أمس الإثنين وإلى غاية 19 ماي الجاري بجنيف في أشغال الاجتماع الـ24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلا برئيسه إدريس اليزمي. وذكر بلاغ للمجلس، أن هذا الاجتماع سيعرف تقديم تقارير المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى آسيا/المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمريكيتين. كما سيعرف اللقاء تقديم تقرير مرحلي عن الخطط الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية برسم 2010/2011. وأضاف المصدر ذاته أنه سيتم خلال هذا اللقاء انعقاد الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 2009. وسيتم خلال هذا اللقاء تقديم التقرير السنوي وتقرير عن تنفيذ خطة العمل سكرتارية الشبكة، بالإضافة إلى تقديم تقرير حول افتحاص الوضعية المالية للشبكة ومناقشة بلورة المخطط الاستراتيجي للشبكة برسم 2012-2014 فضلا عن التحضير للمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان. وسينكب المشاركون في الاجتماع الـ24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تدارس ومناقشة عدد من المواضيع أبرزها «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات من المؤسسات الوطنية في هذا الشأن»، و»المؤسسات الوطنية والمشاركة في اللجان التعاهدية (مع التركيز على لجنة اتفاقية حقوق المعاقين، لجنة مناهضة التعذيب ولجنة اتفاقية حقوق الطفل)، و»تقوية دورالمؤسسات الوطنية في إعمال توصيات الاستعراض الدورى الشامل»، و»تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لمؤسسات الوسيط (الأومبودسمان)». كما يتضمن جدول أعمال اللقاء مواضيع تهم «المؤسسات الوطنية وإعلان حقوق الشعوب الأصلية»، و»المؤسسات الوطنية وحقوق المرأة»، و»المؤسسات الوطنية ومكافحة العنصرية (متابعة عمليه ديربان)، وتبادل الخبرات بينها فى مجال مكافحة التمييز والعنصرية» و»المؤسسات الوطنية في حالات والصراعات». يذكر أن المجلس مصنف من طرف لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة (أ) كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ سنة 2002، كما سبق للمجلس وأن اضطلع برئاسة لجنة التنسيق الدولية سنتي 2002 و2003.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

رسالة الأمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بجنيف في اجتماع لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 16 إلى 19 ماي الجاري بجنيف، في أشغال الاجتماع الـ 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلا برئيسه إدريس اليزمي.

وأفاد بلاغ للمجلس أن هذا الاجتماع سيشهد تقديم تقارير المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى آسيا ؟ المحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمريكيتين.

كما سيعرف اللقاء تقديم تقرير مرحلي عن الخطط الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية برسم 2010 ؟ 2011.

من جهة أخرى، سيتم خلال هذا اللقاء انعقاد الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ عام 2009.

وسيتم، خلال هذا اللقاء، تقديم التقرير السنوي وتقرير عن تنفيذ خطة العمل لسكرتارية الشبكة، بالإضافة إلى تقديم تقرير حول افتحاص الوضعية المالية للشبكة، ومناقشة بلورة المخطط الاستراتيجي للشبكة برسم 2012-2014، فضلا عن التحضير للمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

وسينكب المشاركون في الاجتماع الـ 24 للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تدارس ومناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات من المؤسسات الوطنية في هذا الشأن»، و«المؤسسات الوطنية والمشاركة في اللجان التعاهدية (مع التركيز على لجنة اتفاقية حقوق المعاقين، لجنة مناهضة التعذيب ولجنة اتفاقية حقوق الطفل)، و«تقوية دور المؤسسات الوطنية في إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، و«تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لمؤسسات الوسيط (الأومبودسمان)».

كما يتضمن جدول أعمال اللقاء مواضيع تهم «المؤسسات الوطنية وإعلان حقوق الشعوب الأصلية»، و«المؤسسات الوطنية وحقوق المرأة»، و«المؤسسات الوطنية ومكافحة العنصرية (متابعة عملية ديربان)، وتبادل الخبرات بينها في مجال مكافحة التمييز والعنصرية»، و«المؤسسات الوطنية في حالات والصراعات».

وذكر البلاغ بأن المجلس مصنف من طرف لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة (أ) كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2002، كما سبق للمجلس وأن اضطلع برئاسة لجنة التنسيق الدولية سنتي 2002 و 2003.

Revue de Presse du Conseil N

Aujourd'hui Le Maroc

Télex

Le CNDH participe à la réunion du CIC

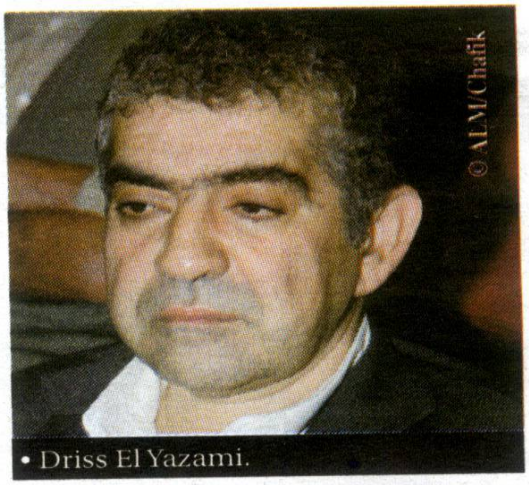

• Driss El Yazami.

Le Conseil national des droits de l'Homme, représenté par son président, Driss El Yazami, participe aux travaux de la 24ème session du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui se tient du 16 au 19 mai 2011 à Genève. Cette réunion sera marquée par la présentation des rapports des groupements régionaux des Institutions nationales des droits de l'Homme, à savoir le Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'Homme **Rin**adh, le Groupe européen des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Forum Asie-Pacifique des institutions nationales de protection des droits de l'Homme et le Réseau des institutions nationales des droits de l'Homme des Amériques, indique un communiqué du Conseil.

Revue de Presse ... oits de l'Homme

بعد ليلة عاصفة سجناء السلفية الجهادية يستسلمون

أنس العمري

الثلاثاء 17 ماي 2011 - 11:29

علمت "كود" أن المفاوضات التي قادها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وممثلين عن السجناء السلفيين بسجن سلا قد أعطت أكلها، إذ قدم 34 سجينا أنفسهم إلى السلطات ونزلوا من فوق سطح السجن، ويتوقع أن ينضم إلى القائمة حوالي أربع سجناء مازالوا يرفضون نتائج الحوار.

وكان سجن الزاكي شهد ليلة غير مسبوقة بعد اعتصام مفتوح فوق السجن وقد انضم إليهم سجناء في سجون فاس وطنجة والقنيطرة.

وقد شهدت المواجهات إصابات بعضها خطير، وقد نقل سجين سلفي بطنجة وآخر بسلا، كما تعرض شرطي لإصابة خطيرة نقل على إثرها إلى المستشفى.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

الحكومة تصر على نفي وجود معتقل تمارة السري !

الرميد والرياضي يدعوان إلى الاستماع

الرميد والرياضي يدعوان إلى الاستماع للذين تعرضوا للتعذيب بالمعتقل

استغرب إعلاميون وحقوقيون ومهتمون، نفي خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وقوع أي استعمال للعنف ضد المشاركين في «نزهة تمارة» للمطالبة بإغلاق المعتقل السري بتمارة. ونفى الناصري أن يكون بمدينة تمارة "أي مكان للتعذيب"، موضحا «أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني» . وقال الناصري إن وزير العدل أعطى التعليمات للنيابة العامة كي تقوم بالتحريات القضائية اللازمة بعين المكان. وأضاف، في تصريح للصحافة أول أمس الأحد بالرباط، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد القيام بالمهمة نفسها في نطاق ما هو مؤطر به من وظائف من خلال قانونه والظهير المنشئ له، مشيرا إلى أن البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين». وأكد النائب البرلماني مصطفى الرميد في تعليق له، أن هناك شهادات متعددة تشدد على أن الأمر يتعلق بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني، وبالفضاء نفسه يوجد معتقل سري حيث يمارس التعذيب على المعتقلين هناك، وبالتالي كان على السلطات المعنية نفي ذلك من خلال تشكيل لجنة للتقصي في الموضوع. واستبعد الرميد في تصريح لـ«التجديد» أن تحقق الإجراءات الأخيرة التي أعلن عنها «الناصري» النتيجة المطلوبة، وأنها لن تكشف عن حقيقة هذا المعتقل، على اعتبار أنه معتقل سري بإدارة سرية لها خصوصية زيارتها، وكان الأولى أن تستمع الجهات المعنية إلى الضحايا الذين كشفوا عن التعذيب الذي تعرضوا إليه، فهم المؤهلون لتقديم حقيقة هذا المعتقل -يشدد المتحدث نفسه-.

وكذبت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من جانبها، ما صرح به «الناصري» كون المشاركين في نزهة تمارة كانوا يمارسون العنف، وأن الجهات الأمنية كانت تعمل على تنفيذ القانون، موضحة أن الكلام عن فتح المعتقل السري بتمارة أمام جهات معينة بفضل الضغط الذي مارسه شباب 20 فبراير، والمعتقلون الذين مورس عليهم التعذيب بذلك السجن، وكذا الجمعيات الحقوقية في وقت سابق، أمر إيجابي إلا أن نجاح هذا الأمر رهين بتشكيل هيئة مستقلة بمشاركة الحركات الحقوقية المحلية والدولية للمراقبة، على اعتبار أن هذا القضاء الذي سيتقصى حول هذا المعتقل هو نفسه من حكم على أولئك المعتقلين دون أن يكترث بتصريحاتهم حول التعذيب الذي يتعرضون إليه بهذا المعتقل، هذا بالإضافة إلى أن هذا القضاء غير مستقل -تضيف الرياضي-.

البقية ص: 3

Revue de Presse

التجديد

الحكومة تصر على نفي وجود معتقل تمارة السري!

تتمة ص-1

وتطالب الرياضي بضرورة الاستماع إلى تصريحات المعتقلين على ذمة قانون مكافحة الإرهاب، والذين كانوا ضحايا للتعذيب والإهانة بهذا المعتقل، وفتح تحقيق نزيه في هذا الأمر. وكان فريق حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب قد تقدم بتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعتقل تمارة، على اعتبار أن الدستور المغربي ينص في فصله العاشر على أنه «لا يلقى القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون»، وأكدت مراسلة الفريق أن كثرة الشهادات الصادرة عن الضحايا يقابلها استنكار تام من قبل السلطات المختصة للانتهاكات لذلك فالضرورة تحتم تشكيل لجنة تقصي الحقائق للوقوف على مدى صحة ادعاءات الاختفاء القسري والتعذيب وغيرها من الممارست المنتهكة للحقوق الأساسية للمواطنين وفق ما ينص عليه الفصل 42 من الدستور. وفي خطوة غير متوقعة عملت قوات الأمن على قمع الوقفات الاحتجاجية المنظمة من قبل شباب 20 فبراير أول أمس الأحد بشكل وصف بـ «الهمجي»، وحظي المحتجون بمدينة الرباط/تمارة -الذين كانوا قد قرروا القيام بنزهة سلمية أمام المعتقل السري بتمارة - بأكبر قسط منه، مسفرا عن العديد من الإصابات الخطيرة في صفوف المحتجين، ولم يسلم من هذا العنف الحقوقيون والصحفيون. وأدانت النقابة الوطنية للصحافة المغربية «بقوة الاعتداء» الذي تعرض له الصحافيون من طرف قوات الأمن، أثناء تغطيتهم للتظاهرة، واعتبرت النقابة في بلاغ لها توصلت «التجديد» بنسخة منه أن هذا «الاعتداء يخالف القانون الجاري به العمل سواء تعلق الأمر بالقانون الأساسي للصحافي المهني أو بقوانين أخرى في مجال الشغل وغيرها، التي تعطي الحق للصحافيين لتغطية كل الأحداث والتظاهرات والنزاعات وحتى الحروب».

Revue de Presse du C

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الناصري ينفي وجود معتقل تمارة وحقوقيون يتساءلون: هل تم إخلاؤه؟

مكتب الرباط: مختار الزياني

قال خالد الناصري وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة إن ما يسمى بمعتقل تمارة هو مجرد مقر إداري يخص إدارة مراقبة التراب الوطني (الديستي)، وأن القول بأنه مركز سري للاعتقال أمر مخالف للحقيقة ، في تصريح له للقناتين التلفزيتين عقب محاولة فعاليات من حركة 20 فبراير وثلة من الحقوقيين والمهتمين بالشان الحقوقي القيام بوقفة احتجاجية أمام هذا المقر ،وهي الوقفة التي ووجهت باستعمال مفرط للقوة ومن بين الذين تم قمعهم صحافيون ينتمون لعدد من المنابر الاعلامية.

وفي هذا السياق قال الناطق الرسمي باسم الحكومة، إن النيابة العامة سوف تزور هذا المقر، كما يفكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في القيام بمبادرة في هذا الاتجاه، مؤكدا في نفس الوقت على إمكانية البرلمان القيام بزيارة لهذا المبنى.

وكان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري مساء الأحد بالرباط، نفى أن يكون بمدينة تمارة «أي مكان للتعذيب»، مؤكدا «أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني».

وقال الناصري في تصريح للصحافة «إننا نشتغل بما يلزم من الشفافية المطلقة حتى ينكشف للجميع أن الأمر يتعلق فعلا بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني، ولا يتعلق الأمر إطلاقا بمكان للتعذيب».

وفي الوقت الذي ينفي فيه وزير الإتصال عدم وجود هذا المعتقل، تفيد عدة مواقع ومصادر حقوقية أن السلطات قد تكون أخلت البناية من «زوارها» منذ 15 يوما.

ويؤكد العديد من الحقوقيين أن هذا المبنى كان دائما مركزا سريا للتعذيب . فبالنسبة لعبد الاله بنعبد السلام نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فالتساؤل المطروح هو: إذا كان الناطق الرسمي قد نفى أن مركز تمارة مركز للتعذيب، كيف يطلب من النيابة العامة أن تحقق في الموضوع، في حين نفى وزير العدل في وقت سابق، وهو رئيس النيابة العامة، أن يكون ذلك المقر مكانا للتعذيب. ويضيف بنعبد السلام أن القول بأن مركز تمارة مورس فيه التعذيب ليس بالأمر الجديد ،فقد سبق لمنظمات حقوقية دولية أن أكدت ذلك في تقاريرها كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة العفو الدولية سنة 2004 ومنظمة هيومن رايتش سنة2010 فضلا عن تقارير منظمات وطنية.

وفي تعليق له قال مصطفى المانوزي رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف في تصريح للجريدة «لدينا آلية تضم 20 جمعية تهتم بمكافحة التعذيب وسوف نتدارس الأمر ،واذا كان مركز تمارة ليس مركزا للتعذيب فليدعوننا للقيام بزيارته».

وتساءلت وهيبة بوطيب عن حركة 20 فبراير قائلة «إذا كان وزير الاتصال ينفي ذلك فلماذا جيشت قوات الأمن كل أجهزتها يوم الأحد الماضي وعسكرت المنطقة المحيطة بهذا المقر، ومارست عنفا لم أعهده من قبل؟!»

Revue de Presse du Conseil National

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

La torture dans la ligne de mire du CNDH

Le CNDH s'implique dans la nouvelle feuille de route euro-arabe contre la torture

PAR Y.B

Le CNDH veut marquer sa présence durant cette phase de démarrage et veut tirer le maximum du débat ouvert actuellement entre les intervenants dans la protection des droits humains dans l'espace euro-arabe. La sixième rencontre du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'homme qui s'est clôturée à Berlin a permis de remettre le sujet de la torture sur la table des discussions. Le communiqué du conseil faisant le bilan de cette participation du CNDH à cette rencontre insiste sur le benchmarking opéré par l'instance présidée par Driss El Yazami. «*Les débats ont porté sur la question de l'intégration des résultats du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'homme dans les actions des organisations internationales et régionales*», indique le conseil. La problématique de la torture ne se pose pas partout dans le monde arabe, selon les même termes, ajoute la même source. C'est pourquoi, un groupe de travail devra procéder, tout au long d'une année, à l'analyse des différentes législations. Des expériences de huit pays ont été relatées durant cette rencontre, qui a permis également de mettre en avant la problématique de l'extradition des accusés vers d'autres pays afin qu'ils y soient torturés. Il était, de plus, question de se pencher sur l'évolution de la législation européenne dans ce domaine. Le volet de l'immigration a été aussi à l'ordre du jour de ces sixièmes rencontres du dialogue euro-arabe des institutions nationales de droits de l'Homme. Le durcissement des législations au sein des pays d'accueil ne favorise pas le respect des garanties offertes aux clandestins par les conventions internationales et régionales qui ont été signées. Les nouveaux flux vers la rives nord de la Méditerranée engendrés par la révolution en Tunisie, essentiellement, complique davantage la mission dévolue aux instances chargées du respect des droits humains fondamentaux.

La problématique de la torture ne se pose pas partout dans le monde arabe.

Revue de Presse du Conseil

LE SOIR

La marche tourne à la bastonnade

MANIFESTATION Les jeunes du mouvement 20 février, les anciens détenus salafistes et des acteurs associatifs ont pris, dimanche, le chemin du siège de la DST.

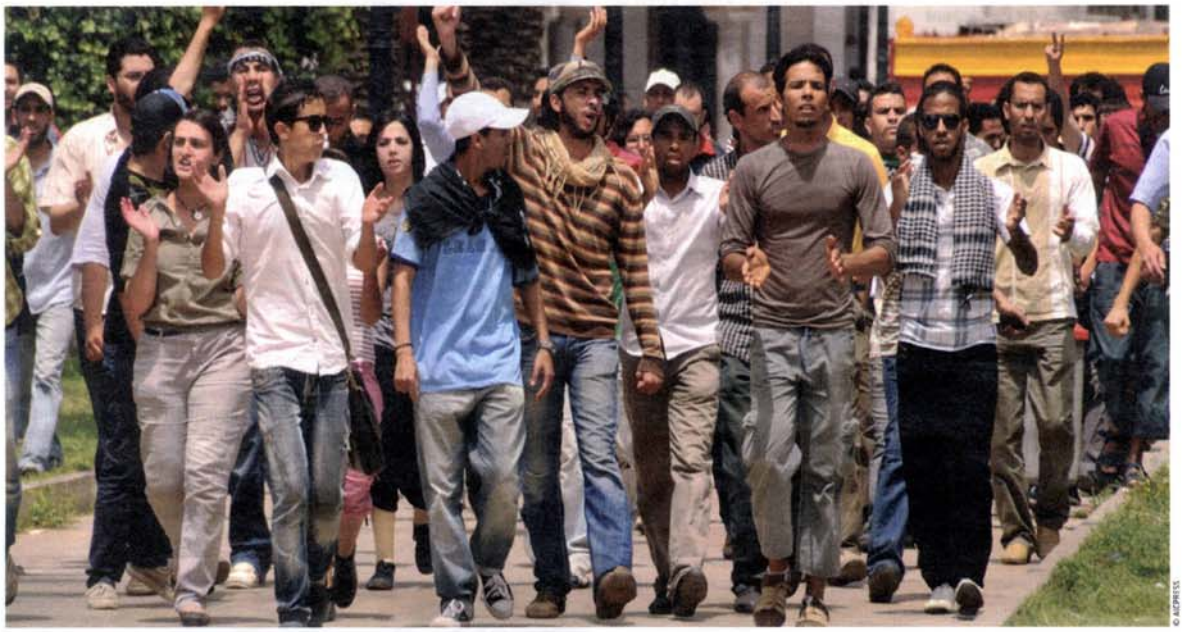

La marche du dimanche a été violamment dispersée par les forces de l'ordre.

La marche de dimanche au siège de la DST à Témara, qui devait se terminer au siège central de l'AMDH de Rabat, a été violemment dispersée par les forces de sécurité, qui ont arrêté quelques manifestants en blessant d'autres, dont Oussama Lakhlifi, une des figures du mouvement du 20 février. Hospitalisé au CHU de Rabat, il n'a retrouvé l'usage de ses jambes que lundi midi.

Auparavant, les militants des droits de l'Homme organisaient des sit-in devant les Points fixes, hauts lieux de détention des années de plomb, mais dimanche, la donne a complètement changé. Jeunes du mouvement 20 février, anciens détenus salafistes et acteurs associatifs, ont pris le chemin du siège de la DST, qualifié de prison secrète.

Nombreux sont en effet les témoignages d'anciens détenus de Guantanamo, à l'image des révélations de l'Ethiopien Mohamed Binyam, libéré en février 2009, ou de la mouvance salafiste, comme Bouchta Charef, qui affirment avoir subi des actes de torture dans cette prison.

Cette marche, même interdite, est la première du genre au Maroc et a le mérite de secouer la chape de plomb qui pèse sur les activités d'un service longtemps à l'abri des regards indiscrets.

Première au Maroc

Cette marche, même interdite, est la première du genre au Maroc et a le mérite de secouer la chape de plomb qui pèse sur les activités d'un service longtemps à l'abri des regards indiscrets de l'opinion publique et des députés. Dimanche, le ministre de la Communication, Khalid Naciri, déclarait qu'*« il ne s'agit pas d'un lieu de détention secret, mais d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire »*. Une réponse déjà relayée par le ministre de l'Intérieur, quelques jours auparavant au Parlement et par son prédécesseur Chakib Benmoussa. Une attitude qui n'est pas sans rappeler le refus, au début des années 90, des autorités à reconnaître l'existence du bagne de Tazmamart. Sauf que cette fois, Khalid Naciri a laissé la porte entrebâillée à la diligence d'une commission d'enquête du CNDH ou des députés. *« Il faut mettre un terme à cette histoire »*, a-t-il souhaité.

M.J.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

مسؤول أمني: كانت لديهم خطة دقيقة

الرباط: المتظاهرون أصروا على تجاوز حاجز أمني في تمارة بالقوة

لندن: «الشرق الأوسط»

كشف مسؤول أمني مغربي عن أن قوات الأمن فوجئت، أول من أمس، بإصرار بعض الأفراد من المتظاهرين أمام مقر أمني في تمارة بضواحي الرباط، يزعم نشطاء حقوقيون أنه «معتقل سري»، على تجاوز حاجز أمني بالقوة من أجل الوصول إلى مقر مديرية المحافظة على التراب الوطني (مخابرات داخلية)، وكذلك إصرارهم على الدخول في مواجهة مع رجال الأمن.

وقال المصدر الأمني ذاته لـ«الشرق الأوسط»: إن هذا التصرف أوضح، بجلاء، أن هؤلاء الأشخاص كانت لديهم خطة مرسومة، وهو ما دفع بعناصر الشرطة إلى التدخل لتفريقهم.

وذكر المصدر أن قوات حفظ النظام دعت المتظاهرين إلى فض المظاهرة في هدوء؛ نظرا لأنها غير مرخص لها من لدن السلطات. وتنفي الحكومة أنها تدير مراكز اعتقال سرية. وذكرت وكالة الأنباء المغربية أن الحكومة منحت في وقت لاحق إذنا للنائب العام والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتفتيش المقر الأمني.

وجدد خالد الناصري، وزير الاتصال (الإعلام) المغربي، الناطق الرسمي باسم الحكومة، التأكيد أن ما يعتبره نشطاء حقوقيون معتقلا سريا في تمارة هو مقر إداري مخصص لموظفي الأمن الوطني المغربي.

ويقول نشطاء حقوقيون: إن إسلاميين ونشطاء سياسيين وآخرين يحتجزون ويعذبون في مبنى تمارة.

كان الناصري قد صرح، في وقت سابق، لـ«الشرق الأوسط»، بأن السلطات لم ترخص لتنظيم مظاهرة في اتجاه المركز الأمني في تمارة، كما أنها لم تتلق أي طلب للترخيص لها، بيد أنه أشار إلى أن السلطات على الرغم من عدم تلقيها الطلب أبلغت الجهات المنظمة لها بمنعها لهذه المظاهرة، التي كانت تروم إدانة ما يسمى «المعتقل السري في تمارة». وأضاف الناصري أنه على الرغم من أن المنع بلغ رسميا للمنظمين فقد كان هناك إصرار بنوع من التحدي على تنظيم المظاهرة، وهو ما جعل السلطات تتدخل لتفريقها.

إلى ذلك، قالت وكالة «رويترز»، أمس: إن عددا من المتطرفين قاموا في فاس باحتلال الطريق العام بشكل غير قانوني، وإنه كان بحوزة بعضهم أسلحة بيضاء وأعلام «القاعدة»، مشيرة إلى أن قوات الأمن قامت بعمليات توقيف كما حجزت أسلحة بيضاء.

Revue de Presse des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Siège de la DST à Témara: Un tabou tombe

• Des investigations du parquet général prochainement

• Le Conseil national des droits de l'homme reprend ce dossier

REBONDISSEMENT dans l'affaire de la marche interdite de Témara. Des instructions ont été données par le ministre de la Justice au parquet général, pour procéder à des investigations au siège de la Direction de la surveillance de territoire (DST). Autre front qui risque de s'ouvrir, celui du Conseil national des droits de l'homme qui compte effectuer une inspection à ce siège. Et cela suite aux agressions commises par les forces de l'ordre dimanche dernier à Rabat sur les jeunes du mouvement de 20 février, qui ont été empêchés par les forces de l'ordre de s'approcher du siège de la DST. Accompagnés par certaines associations de droits de l'homme, ces jeunes voulaient organiser un pique-nique dans la forêt avoisinante, dans le cadre d'une journée d'action pour la fermeture du centre de détention de Témara.

Un jeune du mouvement de 20 février brutalisé par les policiers qui ont empêché un pique-nique devant le siège de la DST à Témara (Ph.Bziouat)

Cette intervention musclée, remet sur la table une demande récente du PJD pour constituer une commission d'enquête parlementaire sur ce supposé centre de détention. Seulement les autres groupes parlementaires ne l'ont pas suivi. Aujourd'hui le dossier semble évoluer. Ahmed Zaidi, député et président du groupe parlementaire de l'USFP s'est dit «favorable à l'ouverture d'une enquête parlementaire sur ce centre, même si aucune décision n'a encore été prise. Nous sommes en train de discuter et d'échanger des informations à ce niveau ».

Abdelali Hammi Eddine, membre du Secrétariat général du PJD a condamné les agressions des jeunes. «Cette intervention violente confirme la présence du centre de détention», s'est il exclamé. Tôt dimanche matin, un important dispositif policier a été mis en place prés du point de rassemblement des participants. Et ce, pour éviter l'arrivée des manifestants sur les lieux. Résultat: prés de dix personnes ont été blessées dont notamment des journalistes dont le photographe de L'Economiste-Assabah, Abdelmjid Bziouat, selon un communiqué de presse du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM). Alors que Khalid Naciri, ministre de la communication a précisé que «l'objectif des autorités publiques est de permettre aux professionnels des médias d'exercer leur travail dans une liberté totale». Le syndicat présidé par Younes Moujahid a condamné vivement cet acte de violence. «Cette agression à l'encontre des journalistes désobéit aux dispositions de la loi, qui interdit toute violence de la part des fonctionnaires, y compris la police et les forces de l'ordre vis-à-vis des journalistes pendant l'exercice de leur fonction», a noté le communiqué. Le SNMP a appelé à un sit-in jeudi prochain à 18 h devant la préfecture de Rabat. ❑

Soumaya BENCHERKI

Revue de Presse du

LE MATiN.ma

ECLAIRAGE

Le centre de Témara est le siège administratif de la DGST

Le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Khalid Naciri, a démenti que le centre de Témara soit un lieu de détention secret, mais plutôt le bâtiment abritant le siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST). Il ne s'agit pas d'un lieu de détention secret, mais d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire, a affirmé M. Naciri, dans une déclaration à la presse, dimanche soir à Rabat. Nous travaillons dans la transparence et la sincérité la plus totale, a-t-il souligné. Dans ce sens, M. Naciri a indiqué que le ministre de la Justice a donné des instructions au Parquet général pour procéder aux investigations nécessaires sur le site. Le Conseil national des droits de l'Homme et les parlementaires s'apprêtent à faire de même, a-t-il ajouté. Il faut mettre un terme à cette histoire, a-t-il poursuivi. Concernant le rassemblement en vue d'une marche organisée dimanche à l'entrée de la ville de Témara, le ministre a fait remarquer que la manifestation s'est déroulée en dehors des exigences légales. Lorsqu'on leur a fait le reproche, malheureusement, ils ont tenu à se lancer dans une opération de défi, a-t-il déploré.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغربية

زيارة قضائية تفتيشية مرتقبة للمقر الإداري لـ «الديستي»

الحكومة تنفي وجود مكان للتعذيب بتمارة

الرباط (و م ع)- نفى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري، مساء أول أمس الأحد، بالرباط، أن يكون بمدينة تمارة "أي مكان للتعذيب"، مؤكدا "أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني".

وقال الناصري في تصريح للصحافة، "إننا نشتغل بما يلزم من الشفافية المطلقة، حتى ينكشف للجميع أن الأمر يتعلق فعلا بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني، ولا يتعلق الأمر إطلاقا بمكان للتعذيب".

وأوضح، في هذا الصدد، أن "وزير العدل أعطى التعليمات للنيابة العامة كي تقوم بالتحريات القضائية اللازمة بعين المكان، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد القيام بالمهمة نفسها، في نطاق ما هو مؤطر به من وظائف، من خلال قانونه والظهير المنشئ له، كما أن البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة، في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين".

وأكد وزير الاتصال أن المسيرة، التي قام بها عدد من الأشخاص أول أمس الأحد بتمارة، كانت مخالفة بصفة كلية للقانون، مضيفا أن "السلطات العمومية أبلغت منظمي هذه المسيرة بأنهم لم يمتثلوا للقانون كما هو معمول به في جميع البلدان الديمقراطية".

وأشار إلى أن دولة القانون والمؤسسات "تبدأ باحترام الجميع للضوابط القانونية"، معربا عن أمله في "أن يلتزم الجميع بما يلزم من التعقل لتدبير هذه الأمور".

وحول ما تعرض له بعض الصحافيين خلال هذه المسيرة، شدد الناصري على أن فسح المجال بكيفية كاملة لجميع الصحافيين كي يمارسوا وظيفتهم الإعلامية في حرية مطلقة، يشكل هدفا أساسيا بالنسبة للسلطات العمومية.

وقال، في هذا الصدد، إن "المعلومات المتوفرة لدي لا تفيد إطلاقا بأن الأمر يتعلق باعتداء ممنهج قامت به قوات الأمن ضد الصحافيين"، مضيفا أن تعدد المتظاهرين تحدي السلطات العمومية، وإصرارهم على تنظيم هذه المسيرة غير المرخص لها قانونا "أدى إلى نوع من الشنآن قد تترتب عنه حالات من التشنج".

ودعا الناصري الصحافيين والصحافيات إلى ارتداء بذلة تميزهم عن باقي المشاركين في التظاهرات، كما هو معمول به في أكبر البلدان الديمقراطية.

وكانت قوات الأمن قامت، صباح أول أمس، بتفريق

خالد الناصري

تجمع لعدد من الأشخاص كانوا يعتزمون القيام بمسيرة غير مرخص لها نحو المقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، حسب ما علم بعين المكان.

وأوضحت السلطات المحلية أن أي طلب للترخيص لم يجر إيداعه مسبقا من قبل المنظمين، كما هو جار به العمل في مثل هذه الحالة.

ودعت قوات الأمن الأشخاص الذين تجمعوا بشكل غير قانوني بالقرب من مدينة تمارة، إلى الانسحاب بهدوء. وأمام رفض هؤلاء، تدخلت الشرطة لتفريقهم، إذ لم تجر مباشرة أي عملية توقيف.

وعلم لدى مصادر مطلعة جدا أن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، يستعد للقيام بزيارة تفتيشية لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قرب تمارة.

وأوضحت المصادر نفسها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بمهمة مماثلة للمقر المذكور.

وفي طنجة، قام، صباح أول أمس الأحد، نحو 100 متطرف باحتلال الطريق العام بشكل غير قانوني، حيث لجأوا إلى استفزاز قوات الأمن، خاصة من خلال إلقاء الحجارة، ما أدى إلى تعرض مسؤول أمني لإصابة بليغة.

أما بفاس، فقام عدد من المتطرفين، أيضا، باحتلال الطريق العام بشكل غير قانوني، حيث كان بحوزة بعضهم أسلحة بيضاء وأعلام "القاعدة". وقامت قوات الأمن بعمليات توقيف كما حجزت أسلحة بيضاء.

Revue de Presse du Cor

Libération

Khalid Naciri

«Le centre de Témara n'est pas un lieu de détention secret»

Le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Khalid Naciri, a démenti que le centre de Témara soit un lieu de détention secret, mais plutôt le bâtiment abritant le siège administratif de la Direction générale de la Surveillance du territoire (DGST).

« Il ne s'agit pas d'un lieu de détention secret, mais d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire », a affirmé M. Naciri, dans une déclaration à la presse, dimanche soir à Rabat.

« Nous travaillons dans la transparence et la sincérité la plus totale », a-t-il souligné. Dans ce sens, M. Naciri a indiqué que le ministre de la Justice a donné des instructions au Parquet général pour procéder aux investigations nécessaires sur le site.

Le Conseil national des droits de l'Homme et les parlementaires s'apprêtent à faire de même, a-t-il ajouté. « Il faut mettre un terme à cette histoire », a-t-il poursuivi.

Concernant le rassemblement en vue d'une marche organisée dimanche à l'entrée de la ville de Témara, le ministre a fait remarquer que la manifestation s'est déroulée en dehors des exigences légales. « Lorsqu'on leur a fait le reproche, malheureusement, ils ont tenu à se lancer dans une opération de défi », a-t-il déploré.

« Cela n'est pas très correct de la part de ceux qui disent militer pour l'Etat de droit », a relevé le ministre.

L'Etat de droit et des institutions passe par le respect de toutes les dispositions juridiques, a-t-il dit, émettant l'espoir de voir tout le monde faire preuve de raison pour la gestion de ces questions.

A propos du traitement réservé aux journalistes lors de cette manifestation, le ministre a souligné que l'objectif des autorités publiques est de permettre aux professionnels des médias d'exercer leur travail dans une liberté totale.

Dans ce sens, le ministre a souligné que les informations disponibles ne font pas état d'une agression systématique de la part des forces de l'ordre, appelant les journalistes à porter des gilets pour permettre leur identification, comme il est d'usage dans la plupart des pays démocratiques.

Les forces de l'ordre ont dispersé dimanche matin un rassemblement en vue d'une marche non autorisée vers le bâtiment abritant le siège administratif de la DGST, rappelle-t-on.

Les autorités locales ont précisé qu'aucune demande d'autorisation n'avait été déposée préalablement par les organisateurs comme il est d'usage dans ce genre d'activités.

MAP

Revue de Homme

الأحداث المغربية

لأول مرة سيفتح مركز تمارة أمام البرلمان والقضاء والحقوقيين

بين تصريحات رسمية تؤكد على قانونيته ووظيفته الإدارية، وانتقادات مدنية تعتبره معتقلا سريا تعرض فيه مواطنون مغاربة لممارسات غير إنسانية، تقترب الشبهات المحيطة بالمبنى الموجود في غابة تمارة على مرمى حجر من حي الرياض، من التبدد نهائيا، بالموازاة مع التصريحات الحكومية الأخيرة، التي جعلت من زيارة المعتقل أو التردد عليه، مسألة متاحة أمام الجميع: قضاء وبرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة صرح لـ«الأحداث المغربية» بأن «مركز تمارة ليس معتقلا سريا بل هو مقر إداري مخصص للموظفين من رجال الأمن الوطني، و بأنه مفتوح في وجه كل الهيئات والمؤسسات التي ترغب في زيارته من أجل التأكد من أنه مقر إداري عادي وليس شيئا آخر».

الحديث حول مركز «الديستي» بتمارة أخذ منحى جديدا، بعد تفريق عدد من المتظاهرين من حركة 20 فبراير كانوا يرغبون في إقامة «نزهة» أمامه أول أمس ومنعتها السلطات الأمنية باستعمال القوة. مسؤول أمني أكد أن قوات الأمن دعت المتجمهرين إلى التفرق والتزام الهدوء نظرا لكون المسيرة غير مرخصة، وأضاف أن المصالح الأمنية فوجئت ببعض العناصر المشاركة في المسيرة تحاول اختراق الحواجز الأمنية من أجل التوجه صوب مقر الديستي، كما تم استفزاز القوات الأمنية للدخول في مواجهات معها، وواضح أن هذه العناصر كانت تقوم بتنفيذ مخططات مدروسة مما دفع بالعناصر الأمنية بالتدخل من أجل تفريق المشاركين في المسيرة يؤكد المصدر ذاته.

مسيرة الأمس التي كانت تحاول «اقتحام» مقر «الديستي» بينت أن في الأمر خلل ما مما استدعى تدخل الحكومة في منحى لتقصي الحقائق حول هذا المقر وما يثيره من جدل.

منحى جديد بمقاربة قانونية، تخول للهيئات والمؤسسات المدنية والحقوقية والبرلمانية، زيارته للوقوف على الحقائق. في الوقت الذي يصر فيه أعضاء حركة 20 فبراير على ضرورة إغلاقه بالنظر إلى ما أثير حوله من أخبار تتحدث عن تعذيب تعرض له معتقلون سابقون وسجناء رأي ومواطنون عاديون. وهو ما كانت الحركة تعد له قبل أسابيع، حيث عممت دعوة، إلى التظاهر أولا في محيط «المعتقل» ثم تحولت إلى نزهة فيما بعد، مرفوقة بصور للأقمار الصناعية قال متحدثون عنها إنها تخص بناية تابعة للمخابرات المغربية.

المقاربة الدستورية للوقوف على حقيقة المبنى الموجود في غابة تمارة تمر أولا عبر آليات المؤسسة البرلمانية ومؤسسة القضاء وإمكانية اقتراح تحقيق من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حال ثبوت الاتهامات حول المعتقل.

«المقاربة الدستورية للوقوف على حقيقة المبنى الموجود في غابة تمارة تمر أولا عبر آليات المؤسسة البرلمانية ومؤسسة القضاء وإمكانية اقتراح تحقيق من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حال ثبوت الاتهامات حول المعتقل» يصرح أحمد الحضرمي، أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بمكناس. آليات برلمانية، تمر عبر الأسئلة الشفوية والكتابية الموجهة إلى وزير الداخلية باعتباره المسؤول الأول عن الأجهزة الأمنية بالمغرب، أو عبر تكوين لجنة لتقصي الحقائق تصم تمثيلية موسعة عن جل الفرق النيابية، لكن بعد أن تحظى بتصويت أغلبية ممثلي هذه الفرق.

« وأقصى ما يمكن أن تقوم به المؤسسة القضائية هو إمكانية فتح تحقيقات في حال توصلها بدعاوى تخص التعذيب أو سوء المعاملة الذي ادعى بعض المواطنين أنهم تعرضوا له داخل المعتقل أمام صعوبة استدعاء المسؤولين عن الأجهزة التي قيل إن المبنى تابع لها» صعوبة، يضيف القانوني المغربي، لا تجد مرجعيتها في النصوص القانونية، بقدر ما تتعلق بحدود العلاقة بين القضاء والمسألة السياسية، والتي تجعل مثل هذا النوع من الاستدعاءات غير قابل للتحقق، ليس في المغرب فقط بل في العالم بأسره.

سعيد نافع

Revue de Presse du Conseil National

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الناصري: لا يوجد بمدينة تمارة أي مكان للتعذيب

خالد الناصري

نفى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري بالرباط، أن يكون بمدينة تمارة " أي مكان للتعذيب "، مؤكدا " أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ".

وقال الناصري في تصريح للصحافة " إننا نشتغل بما يلزم من الشفافية المطلقة حتى ينكشف للجميع أن الأمر يتعلق فعلا بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني ولا يتعلق الأمر إطلاقا بمكان للتعذيب ".

وأوضح في هذا الصدد أن " وزير العدل أعطى التعليمات للنيابة العامة كي تقوم بالتحريات القضائية اللازمة بعين المكان وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد القيام بنفس المهمة في نطاق ما هو مؤطر به من وظائف من خلال قانونه والظهير المنشئ له، كما أن البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين ".

وأكد وزير الاتصال أن المسيرة التي قام بها عدد من الأشخاص بتمارة " كانت مخالفة بصفة كلية للقانون " مضيفا أن " السلطات العمومية أبلغت منظمي هذه المسيرة بأنهم لم يمتثلوا للقانون كما هو معمول به في جميع البلدان الديمقراطية ".

وأشار إلى أن دولة القانون والمؤسسات " تبدأ باحترام الجميع للضوابط القانونية " معربا عن أمله في " أن يلتزم الجميع بما يلزم من التعقل لتدبير هذه الأمور ".

وحول ما تعرض له بعض الصحفيين خلال هذه المسيرة، شدد السيد الناصري على أن فسح المجال بكيفية كاملة لجميع الصحفيين كي يمارسوا وظيفتهم الإعلامية في حرية مطلقة يشكل هدفا أساسيا بالنسبة للسلطات العمومية.

وقال في هذا الصدد " إن المعلومات المتوفرة لدي لا تفيد إطلاقا بأن الأمر يتعلق باعتداء ممنهج قامت به قوات الأمن ضد الصحفيين " مضيفا أن تعمد المتظاهرين تحدي السلطات العمومية وإصرارهم على تنظيم هذه المسيرة غير المرخص لها قانونا " أدى إلى نوع من الشنآن قد تترتب عنه حالات من التشنج ".

ودعا الناصري الصحفيين والصحفيات إلى ارتداء بذلة تميزهم عن باقي المشاركين في التظاهرات كما هو معمول به في أكبر البلدان الديمقراطية.

وكانت قوات الامن قد قامت صباح اليوم الأحد بتفريق تجمع لعدد من الأشخاص كانوا يعتزمون القيام بمسيرة غير مرخص لها نحو المقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

وأوضحت السلطات المحلية، أن أي طلب للترخيص لم يتم إيداعه مسبقا من قبل المنظمين كما هو جار به العمل في مثل هذه الحالة.

Revue de Presse du Conseil N

رسالة الأمة

أكد أن المسيرة التي قام بها عدد من الأشخاص بتمارة كانت مخالفة بصفة كلية للقانون

الناصري :لا يوجد بمدينة تمارة أي مكان للتعذيب وإنما المقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

دعوة الصحفيين والصحفيات إلى الارتقاء بذلة تميزهم عن باقي المشاركين في التظاهرات

نفى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري مساء أول أمس الأحد بالرباط، أن يكون بمدينة تمارة « أي مكان للتعذيب »، مؤكدا « أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ».

وقال الناصري في تصريح للصحافة « إننا نشتغل بما يلزم من الشفافية المطلقة حتى ينكشف للجميع أن الأمر يتعلق فعلا بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني ولا يتعلق الأمر إطلاقا بمكان للتعذيب ».

وأوضح في هذا الصدد أن « وزير العدل أعطى التعليمات للنيابة العامة كي تقوم بالتحريات القضائية اللازمة بعين المكان وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد القيام بنفس المهمة في نطاق ما هو مؤطر به من وظائف من خلال قانونه والظهير المنشئ له، كما أن البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين ».

وأكد وزير الاتصال أن المسيرة التي قام بها عدد من الأشخاص اليوم بتمارة « كانت مخالفة بصفة كلية للقانون » مضيفا أن « السلطات العمومية أبلغت منظمي هذه المسيرة بأنهم لم يمتثلوا للقانون كما هو معمول به في جميع البلدان الديمقراطية ».

وأشار إلى أن دولة القانون والمؤسسات « تبدأ باحترام الجميع للضوابط القانونية » معربا عن أمله في « أن يلتزم الجميع بما يلزم من التعقل لتدبير هذه الأمور ».

وحول ما تعرض له بعض الصحفيين خلال هذه المسيرة، شدد الناصري على أن فسح المجال بكيفية كاملة لجميع الصحفيين كي يمارسوا وظيفتهم الاعلامية في حرية مطلقة يشكل هدفا أساسيا بالنسبة للسلطات العمومية.

وقال في هذا الصدد « إن المعلومات المتوفرة لدي لا تفيد إطلاقا بأن الأمر يتعلق باعتداء ممنهج قامت به قوات الامن ضد الصحفيين » مضيفا أن تعمد المتظاهرين تحدي السلطات العمومية وإصرارهم على تنظيم هذه المسيرة غير المرخص لها قانونا «أدى إلى نوع من الشنآن قد تترتب عنه حالات من التشنج ».

ودعا الناصري الصحفيين والصحفيات إلى ارتداء بذلة تميزهم عن باقي المشاركين في التظاهرات كما هو معمول به في أكبر البلدان الديمقراطية.

وكانت قوات الامن قد قامت صباح يوم الإحد بتفريق تجمع لعدد من الأشخاص كانوا يعتزمون القيام بمسيرة غير مرخص لها نحو المقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

وأوضحت السلطات المحلية، أن أي طلب للترخيص لم يتم إيداعه مسبقا من قبل المنظمين كما هو جار به العمل في مثل هذه الحالة.

Revue de

المساء
ALMASSAE

إصابة أكثر من 100 محتج في تدخل أمني أمام معتقل تمارة وناشط من شباب 20 فبراير يدخل في غيبوبة

وزير الاتصال ينفي وجود «عنف ممنهج» والوكيل العام للملك يقوم بزيارة تفتيشية للمعتقل

الرباط- **خديجة عليموسى**

تدخلت قوات الأمن بعنف لمنع الاحتجاج على المعتقل السري لـ«تمارة» أول أمس، خاصة بملتقى الطرق بحي المسيرة 2 بمدينة تمارة. وقد أصيب في هذا التدخل الأمني بعض نشطاء حركة 20 فبراير، ضمنهم أسامة لخليفي، الذي دخل في غيبوبة بعدما تعرض لضربة قوية في رأسه، وهو ما أدى إلى حدوث نزيف داخلي حاد في الدماغ، حيث تم وضعه تحت العناية المركزة بمستشفى ابن سينا بالرباط.

وأكدت إحدى ناشطات حركة 20 فبراير أن لخليفي تعرض أيضا لكسر في الأنف، وأنه استفاق من غيبوبته هذا الصباح لينقل إلى مستشفى للاختصاصات.

وقد تدخلت قوات الأمن بمدينة تمارة بشكل أعنف وأشد من التدخل الذي شهدته صباح أول أمس العاصمة، سواء بأسواق السلام أو باب الأحد أو أمام قبة البرلمان، إذ عمد رجال الأمن إلى الحيلولة دون وصول المحتجين إلى المكان المتفق عليه، حيث انهالوا بالعصي على معتقلين سلفيين سابقين وعلى شباب حركة 20 فبراير.وأوضح شهود عيان أن قوات الأمن كانت تعتقل بعض الشباب وتشبعهم ضربا وتطلق سراحهم بعد ذلك.

وأدانت حركة 20 فبراير (تنسيقية الرباط) ماوصفته بـ«السلوك المخزني» ضد ناشطي الحركة أثناء قيامهم بتنظيم نزهة إلى معتقل تمارة السري. وأوضح البيان أن عدد الإصابات تجاوز الـ100، بينما وصل عدد المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم إلى 44 شخصا، إضافة إلى حجز سيارة وآلات التصوير والهواتف النقالة.

ولم يستثن رجال الأمن من التعنيف والضرب مواطنين وصحافيين، نالوا نصيبهم من الضرب، وهم رضوان روش، صحافي مصور قناة «العربية»، والمختار الزياني، صحافي من جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، وعبد المجيد بزيوات صحافي مصور من جريدة «الصباح»، ونجاة بوعبدلاوي صحافية من جريدة «الحركة»، إلى جانب مصورين لمواقع إلكترونية.

تتمة (ص 05)

Revue de Presse des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

إصابة أكثر من 100 محتج في تدخل أمني أمام معتقل تمارة وناشط من شباب 20 فبراير يدخل في غيبوبة

خديجة عليموسى
تتمة(ص01)

واحتجت النقابة الوطنية للصحافة على هذا السلوك، الذي وصفته بـ«القمعي» من طرف قوات التدخل، وحدوث الذي تعرض له صحافيون من طرف قوات الأمن أثناء تغطيتهم تظاهرة نظمها نشطاء حقوقيون وحركات سياسية وشبابية للاحتجاج على «المعتقل السري» بمدينة تمارة. واعتبرت النقابة في بلاغ لها أن هذا «الاعتداء يخالف القانون الجاري به العمل»، داعية إلى تنظيم وقفة احتجاجية في ساحة بيتري بالرباط بعد غد الخميس في الساعة السادسة مساء.

ومن جهتها، نددت نقابة الصحافيين المغاربة بقوة بالاعتداءات الأمنية العنيفة ضد الصحافيين، الذين يؤدون واجبهم المهني، مطالبة في بلاغ لها، توصلت «المساء» بنسخة منه، بالقطع الفوري مع جميع الممارسات الماسة بحرية الاحتجاج والتعبير.

وبدوره عاين منتدى الكرامة لحقوق الإنسان العديد من حالات الاعتداء المادي، التي أسفرت عن إصابات متفاوتة الخطورة، في كل من ساحة باب الأحد و ساحة البرلمان وأمام أسواق السلام، واستنكر الخروقات والانتهاكات الماسة بالحق في التظاهر والتنقل، والاعتداءات الماسة بالسلامة البدنية للمواطنين وبحرياتهم الفردية والعامة، مدينا «الإفراط في استخدام الاعتداء والعنف لتفريق المتظاهرين، مما أسفر عن إصابات بالغة الخطورة في حق المواطنين».

وحمل المنتدى مسؤولية ما حصل من انتهاكات للمسؤولين عن الأجهزة الأمنية المختلفة، مطالبا بفتح تحقيق جدي لمعرفة حقيقة هذه الاعتداءات ومختلف الملابسات المحيطة بها. كما طالب بمحاسبة المتورطين في هذه الانتهاكات.

ومن جهته، نفى خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أول أمس، أن يكون بمدينة تمارة « أي مكان للتعذيب»، مؤكدا أن «الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني». وقال إن«البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين». ونفى الوزير وجود عنف ممنهج ضد الصحافيين، وقال في هذا السياق إن «المعلومات المتوفرة لدي لا تفيد إطلاقا بأن الأمر يتعلق باعتداء ممنهج قامت به قوات الأمن ضد الصحفيين»، مضيفا أن تعمد المتظاهرين تحدي السلطات العمومية وإصرارهم على تنظيم هذه المسيرة غير المرخص لها قانونا «أدى إلى نوع من الشنآن قد تترتب عنه حالات من التشنج».

وسيقوم الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بزيارة تفتيشية لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قرب تمارة، كما سيقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة مماثلة للمقر المذكور، حسب قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء.

Revue

أخبار اليوم المغربية

معتقلو السلفية يتحدون الدولة بأشرطة جديدة عن فظاعة معتقل تمارة السري

الرميد: سنرد على الرواية الرسمية بتنظيم ندوة خاصة لعرض شهادات ضحايا التعذيب بمعتقل تمارة السري

أشعل التدخل الأمني الذي واجهت به السلطات، صبيحة أول أمس، متظاهرين من حركة 20 فبراير كانوا يستعدون للقيام بنزهة أمام معتقل تمارة نار الجدل حول حقيقة هذا المعتقل السري، الذي تصر الدولة على نفي وجوده بصفة قاطعة، مقابل إصرار واضح من قبل عدد من المعتقلين «على تعذيبهم داخل الأقبية المظلمة لهذا المعتقل».

ومباشرة بعد تصريح خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي نفى أن يكون بتمارة أي معتقل وإنما «مقر إداري للموظفين التابعين للمصالح الأمنية»، تناسلت العديد من مقاطع الفيديوهات التي تضمنت شهادات جديدة «تتحدى الرواية الرسمية». وفجر تصريح الناصري غضب المعتقلين والعديد من الجمعيات الحقوقية التي ظلت تطالب بإغلاق هذا المعتقل.

وفي هذا الصدد، قال مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة والقيادي في حزب العدالة والتنمية، إن «المنتدى بصدد التهيئ لندوة خاصة لعرض شهادات ضحايا التعذيب بمعتقل تمارة السري». وأضاف الرميد، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، إن «هذه هي الطريقة الملائمة للرد»، مشيرا إلى أن «الدولة لم تعترف في المراحل السابقة بوجود معتقلات كمولاي الشريف وأكدز وتازمامارت، واتضح فيما بعد أن هذه المعتقلات كانت موجودة فعلا». وأردف: «المغرب عرف معتقلات سرية مثل تازمامارت وقلعة مكونة ودرب مولاي الشريف، والمغاربة كانوا يعذبون داخله، في وقت كانت السلطات تنكر ذلك، إلى أن جاءت أيام اكتشف المغاربة ما يقع داخله، وشكلت هيئة الإنصاف والمصالحة لجبر الضرر»، وأضاف: «يلزمنا الكثير من النضال حتى تظهر الحقيقة، وحتى تعترف بها الدولة».

وفجر تصريح وزير الاتصال غضبا واسعا في صفوف المعتقلين، الذين خرج الكثير منهم لتقديم شهادات مصورة جديدة تروي تفاصيل واقع التعذيب بمعتقل تمارة، وأشار هؤلاء إلى «التهم التي وجهت إلى المغرب بخصوص تعذيب معتقلين أجانب من غوانتنامو في تمارة».

إلى ذلك، كشفت بعض المصادر أن «الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط يستعد للقيام بزيارة تفتيشية لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قرب تمارة»، بعد التوتر الذي ساد صبيحة أول أمس الأحد، والذي اعتبره الكثيرون «إشارات إلى عدم رغبة الدولة في الاقتراب من هذا المعتقل». وأكدت المصادر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بمهمة مماثلة، بعد أن دخل على خط الجدل الدائر حول المعتقل السري تمارة.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعلن عزم المجلس توجيه طلب إلى وزير العدل، محمد الناصري، من أجل تشكيل لجنة للوقوف على حقيقة المعتقل السري تمارة. وقال الصبار، الذي كان ضيفا على برنامج «نقط على الحروف» الذي يبث على القناة الثانية، إن «المجلس لا يمكنه أن يحسم في المسألة ومن أجل ذلك سيعمل على توجيه رسالة إلى وزير العدل، بصفته ممثلا للنيابة العامة، من أجل فتح تحقيق في الموضوع».

وعلى الرغم من إعلان وزير الاتصال أن «المقر الإداري التابع لمديرية مراقبة التراب الوطني مفتوح في وجه البرلمانيين والقضاء»، إلا أنه لا أحد تلقى إلى حد الآن جواب رسميا على طلب الزيارة. وأكد رؤساء مختلف الفرق البرلمانية، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أنهم لم يتلقوا أي طلب رسمي في الموضوع، باستثناء طلب تشكيل لجنة التقصي الذي بادر إليه فريق العدالة والتنمية»، تزامنا مع دعوات كثيرة إلى «اقتحام هذا المعتقل من قبل عائلات معتقلين عذبوا فيه إلى جانب شباب حركة 20 فبراير»، غير أن الفريق، حسب لحسن الداودي، «لم يتلق أي جواب من الفرق الأخرى»، على الرغم من اتصاله بها من أجل دعم اقتراحه والتوقيع عليه. وقال الداودي: «لم يجبنا أحد، ونحن ننتظر الفرج في ظل الإشارات التي أرسلتها الدولة عبر تصريح وزير الاتصال، والذي أكد أن البرلمانيين بصدد التوقيع على طلب لجنة التقصي»، وهو ما اعتبر إشارة إلى الفرق الأخرى من أجل الانضمام إلى فريق العدالة والتنمية والتوقيع على طلب تشكيل لجنة التقصي حول معتقل تمارة السري.

من جهتها، قالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن «مواجهة الدولة للمسيرة السلمية التي كانت ستقام أمام هذا المعتقل المشؤوم دليل واضح على حقيقته، وحقيقة ما يقع فيه من فظاعات». وأضافت: «لقد أبان النظام عن وجهه الحقيقي، وشهادات كل الذين مروا من هناك تثبت وجود هذا المعتقل».

وفي السياق ذاته، قال مصطفى الرميد: «من ينفي حدوث عنف صبيحة يوم الأحد ينفي وجود معتقل تمارة»، وأضاف: «على المجتمع الحقوقي أن يتحمل مسؤوليته حتى تظهر الحقيقة». واعتبر الرميد أن «زيارة هذا المعتقل ليست مهمة ولا متاحة في الوقت ذاته». وأكد في هذا الإطار أن البرلمانيين «لم يتلقوا أي رسالة لزيارة هذا المعتقل». وأردف: «شخصيا لا أرى أن زيارته مهمة، لأنه بالفعل بناية تابعة لمديرية التراب الوطني، لأن المعتقل ليس هو الإدارة، وإنما مكان تابع لها، ربما يكون قبوا أو في مكان محيط تحكمه السرية».

Revue de P

العلم

اعتداء غير مبرر على صحافيين ووزير الاتصال ينفي والنيابة العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقومان بالتحريات

الرباط، العلم

تدخلت قوات الأمن بمختلف أنواعها، بعنف، اتجاه تظاهرة كان شباب حركة 20 فبراير، يودون القيام بها، أول أمس الأحد، للاحتجاج على ما اسموه «معتقل تمارة السري» ، الذي حسب قولهم، وكافة تقارير المنظمات الحقوقية المغربية ، وكذا الدولية ،« مركز غير قانوني»، لا يحق فيه حجز مواطنين، من قبل جهة أمنية لا يخول لها القانون القيام بالاعتقال، والاستنطاق، المخول لجهاز الشرطة القضائية، فيما تعتبره الإدارة الأمنية، مركزا إداريا، به مكاتب تابعة لجهاز مديرية مراقبة التراب الوطني، المعروفة اختصارا لدى المواطنين ب» دي إس تي»، وهو نفس التوصيف الذي كان وزير العدل الراحل محمد بوزوبع قاله، حينما اعتبر مركز تمارة إدارة، وليس معتقلا سريا.

وتعرض العشرات من المحتجين، للضرب بالعصي، بينهم بعض نشطاء حركة 20 فبراير، وبعض من أسرما يسمى « السلفية الجهادية ، قرب متجر أسواق السلام ، حيث كانوا يودون القيام بنزهة في المكان المجاور لمقر تمارة، خلافا للفترة السابقة، على عهد الراحل بوزوبع، التي لم يتم فيها ضرب أي مواطن، حيث احتجوا آنذاك بنفس المكان، وتمت تغطية الحدث من قبل جميع وسائل الإعلام، حتى الدولية منها، ونقل الموضوع إلى قبة البرلمان، وكذا إلى مقار المنظمات الحقوقية، والأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، و تمت مناقشته بكل حرية ، فيما يسمى « بالحكامة الأمنية»، التي تم التنصيص عليها في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث سيتم إدماج توصياتها في الدستور الجديد.

وشهدت مظاهرة أول أمس الأحد، اعتداءا غير مبرر على مجموعة من الصحافيين، وفي هذا الصدد أصدرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بلاغا، ندد فيه بتصاعد موجهة الاعتداءات على الصحافيين، من قبل قوات الأمن، بشكل غير مبرر، كون الصحافي، وفق القانون المهني، وكذا كافة القوانين الجاري بها العمل بالمغرب، مسموح له بتغطية كافة الأحداث.

وما يستغرب له هو استعمال العصي مباشرة لضرب المواطنين المحتجين، في الوقت الذي يمنح القانون طرقا أخرى، من قبيل خراطيم المياه، لتفادي تبعات الضرب في أماكن حساسة من الجسم.

وفي سياق متصل، نفى خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن يكون بمدينة تمارة « أي مكان للتعذيب «، مؤكدا « أن الأمر يتعلق بالمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ».

وقال الناصري في تصريح حصري للقنوات العمومية،» إننا نشتغل بما يلزم من الشفافية المطلقة حتى ينكشف للجميع أن الأمر يتعلق فعلا بمقر إداري لإدارة مراقبة التراب الوطني ولا يتعلق الأمر إطلاقا بمكان للتعذيب « وأعلن الناصري، أن وزير العدل أعطى التعليمات للنيابة العامة كي تقوم بالتحريات القضائية اللازمة بعين المكان، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد القيام بنفس المهمة في نطاق ما هو مؤطر به من وظائف من خلال قانونه والظهير المنشئ له، كما أن البرلمانيين يستعدون بدورهم للقيام بعملهم بكيفية واضحة في نطاق ما يسمح لهم به الدستور والقانون التنظيمي لمجلسي النواب والمستشارين».

لكن الناصري لم يتحدث عن طبيعة العمل الذي سيناط بالبرلمان، إذ بإمكانه إحداث لجنة استطلاع، للقيام بزيارة لمقر تمارة، أو إحداث لجنة تقصي الحقائق، والتي تتطلب وقتا لإحداثها، فيما النيابة العامة، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مهامهما سهلة من حيث سرعة التحري.

Revue de Presse du Conseil National

L'opinion
www.lopinion.ma

Dispersion par la police d'un rassemblement à Témara

Un responsable de la police grièvement blessé à Tanger et des interpellations et saisies d'armes blanches à Fès

M. Khalid Naciri:

«Le centre de Témara est le siège administratif de la DGST et non pas un lieu de détention secret»

Les forces de l'ordre ont dispersé, dimanche matin, un rassemblement en vue d'une marche non autorisée vers le bâtiment abritant le siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST) près de la ville de Témara.

Selon l'agence de presse MAP, citant les autorités locales, «aucune demande d'autorisation n'avait été déposée préalablement par les organisateurs comme il est d'usage dans ce genre d'activités».

La MAP a en outre indiqué que les forces de l'ordre avaient sommé les individus qui s'étaient rassemblés illégalement près de Témara à se disperser dans le calme. Devant le refus de ces derniers, la police est intervenue pour les disperser, et aucune arrestation n'a été effectuée.

Selon la même source, le procureur général de la Cour d'appel de Rabat va «effectuer une visite d'inspection au siège de la DGST» près de Témara dans le cadre d'une enquête.

Pour sa part, a ajouté l'agence, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a décidé lui-aussi d'effectuer une mission similaire au siège de la DST.

La MAP rapporte en outre qu'à Tanger, «une centaine d'extrémistes avaient occupé illégalement la voie publique dimanche matin et procédé à la provocation des forces de l'ordre notamment par des jets de pierres, blessant grièvement un responsable de la police». Elle ajoute qu'à Fès, plusieurs extrémistes ont également occupé la voie publique illégalement. Certains parmi eux «étaient en possession d'armes blanches et de drapeaux d'Al Qaida».

Les forces de l'ordre ont procédé à des interpellations et saisi des armes blanches, précise la MAP.

Par ailleurs, le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, M. Khalid Naciri, a démenti que le centre de Témara soit un lieu de détention secret, mais plutôt le bâtiment abritant le siège administratif de la Direction générale de la Surveillance du territoire (DGST).

«Il ne s'agit pas d'un lieu de détention secret, mais d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire», a affirmé M. Naciri, dans une déclaration à la presse, dimanche soir à Rabat.

«Nous travaillons dans la transparence et la sincérité la plus totale», a-t-il souligné.

Dans ce sens, M. Naciri a indiqué que le ministre de la justice a donné des instructions au Parquet général pour procéder aux investigations nécessaires sur le site.

Le Conseil national des droits de l'homme et les parlementaires s'apprêtent à faire de même, a-t-il ajouté. «Il faut mettre un terme à cette histoire», a-t-il poursuivi.

Concernant le rassemblement en vue d'une marche organisée dimanche à l'entrée de la ville de Temara, le ministre a fait remarquer que la manifestation s'est déroulée en dehors des exigences légales. «Lorsqu'on leur a fait le reproche, malheureusement, ils ont tenu à se lancer dans une opération de défi», a-t-il déploré.

«Cela n'est pas très correct de la part de ceux qui disent militer pour l'Etat de droit», a relevé le ministre.

L'Etat de droit et des institutions passe par le respect de toutes les dispositions juridiques, a-t-il dit, émettant l'espoir de voir tout le monde faire preuve de raison pour la gestion de ces questions.

A propos du traitement réservé aux journalistes lors de cette manifestation, le ministre a souligné que l'objectif des autorités publiques est de permettre aux professionnels des médias d'exercer leur travail dans une liberté totale.

Dans ce sens, le ministre a souligné que les informations disponibles ne font pas état d'une agression systématique de la part des forces de l'ordre, appelant les journalistes à porter des gilets pour permettre leur identification, comme il est d'usage dans la plupart des pays démocratiques.

Revue de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Droits de l'Homme

La DST ouvre ses portes à la justice

Le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'apprêtent à effectuer une visite d'inspection au siège de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST) à Témara.

Amine Harmach
aharmach@aujourdhui.ma

Le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat s'apprête à effectuer une visite d'inspection au siège de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST) à Témara. C'est qu'a déclaré à la presse le ministre de la Communication, Khalid Naciri, à l'issue d'une manifestation organisée, dimanche 15 mai, par des acteurs associatifs et politiques et des jeunes du Mouvemenet du 20 février contre ce qu'ils qualifient de «centre de détention secret» à l'entrée de la ville de Témara qui a été dispersée par les forces de l'ordre. Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) va effectuer également une mission d'inspection audit siège. Les forces de l'ordre avaient dispersé, dimanche matin, un rassemblement en vue d'une marche non autorisée vers le bâtiment abritant le siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST).

Les autorités locales ont précisé qu'aucune demande d'autorisation n'avait été déposée préalablement comme il est d'usage dans ce genre d'activités par les organisateurs. *«Les forces de l'ordre avaient invité les manifestations à se disperser dans le calme car la marche n'était pas autorisée. Mais on a été surpris par la détermination de certains individus à forcer le barrage de police pour aller au siège de la DST et par leur détermination également à chercher la confrontation. Il est clair que ces gens avaient un plan précis. Ce qui a poussé les forces de l'ordre à intervenir pour les disperser»*, a indiqué à ALM un responsable sécuritaire. Ainsi, devant le refus des individus qui s'étaient rassemblés illégalement près de Témara de se disperser dans le calme, la police est intervenue, et aucune arrestation n'a été effectuée.

Pour sa part, le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) a condamné *«vigoureusement l'agression»* de journalistes par les forces de l'ordre lors de la couverture, dimanche, de ce rassemblement en vue d'une marche vers le bâtiment abritant le siège administratif de la DGST.

Dans un communiqué, le SNPM a considéré que *«cette agression est contraire»* aux législations régissant la profession ou le monde du travail dans son ensemble, lesquelles lois donnent aux journalistes le droit *«de couvrir tous les événements, les manifestations, les conflits, voire les guerres»*. Le Syndicat, qui réitère son soutien à ces journalistes, appelle les professionnels des médias, les acteurs politiques et les défenseurs des droits humains *«à exprimer leur solidarité et à protester contre ce comportement répressif»*. Le Syndicat a, à cet effet, annoncé l'organisation d'un sit-in, jeudi prochain à 18h00, Place Piétri à Rabat.■

Le SNPM a considéré que «cette agression est contraire» aux législations régissant la profession.

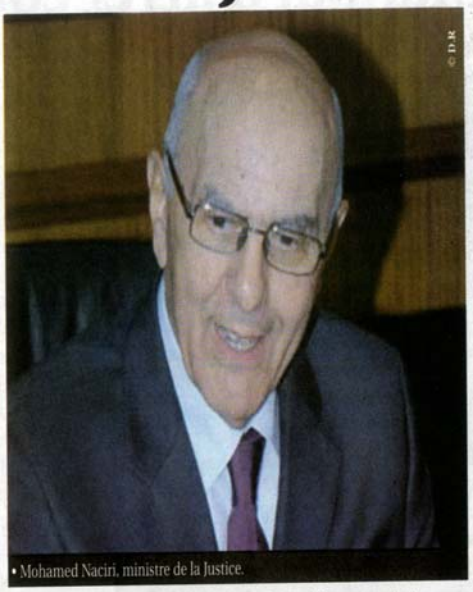
© DR

• Mohamed Naciri, ministre de la Justice.

Revue de Presse

الأحداث المغربية

السري وغير السري في مقر تمارة يحتاج إلى قرار فتحه لأجل الحقيقة

السلفيون شاركوا بقوة في الوقفة التي نظمت أمام مركز تمارة أول أمس (أ.ف.ب)

في الوقت الذي يسارع فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي عوض المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان إلى تحويل مجموعة من مراكز الاعتقال بالمغرب إلى فضاءات لحفظ الذاكرة، وتغيير صورتها القاتمة لتتماشى مع المجهودات التي بذلت طيلة سنوات لطي صفحة الماضي، يخرج مقر مديرية مراقبة التراب الوطني بتمارة الذي يتهم بكونه معتقلا سريا، للعلنية في النقاش الدائر حوله.

التساؤلات كثيرة منها هل تنطبق على هذا المركز معايير السرية التي صبغت بها معتقلات تازمامارت وأكدز ودرب مولاي الشريف؟ ماهو دليل الجمعيات والمنظمات الحقوقية التي تصف المركز بالمعتقل بالسري؟، ما رد الحكومة على هذه الادعاءات؟ لماذا لجأت فرق برلمانية بطلب زيارة المركز والتحقيق فيما يجري به؟.

تجمع المعطيات المتعلقة بهذا المعتقل كما يسميه البعض، أو مقر من مقرات مديرية مراقبة التراب الوطني كبناية إدارية كما تقول الحكومة ، إنه يقع على بعد 15 كيلومترا من مدينة الرباط في اتجاه الدارالبيضاء، وسط غابة من الأحراش الخضراء، هو بناية تحمل علما وطنيا يحيل على أن الأمر يتعلق بمؤسسة إدارية تابعة للدولة، وهذا هو الشق الذي يربك تسمية المنظمات له بالمعتقل السري، فعبد الحميد أمين يقول «إن هذا المعتقل سري وغير سري في الآن نفسه، فهو ليس سريا لأنه تابع لمؤسسة استخباراتية من مؤسسات الدولة»، وهو نفس المعطى الذي يستند إليه خالد الناصري الناطق الرسمي باسم الحكومة، لدفع تهمة السري عنه، ويبدي استعداد الحكومة لفتحه باعتباره مركزا إداريا في وجه المنظمات والمؤسسات المسؤولة.

قبل سنة 2003 لم يكن الحديث عن مركز تمارة معروفا، بل ارتبط ذكره بموجة الاعتقالات التي شنها المغرب بعد الهجمات الإرهابية التي ضربت مدينة الدار البيضاء في 16 ماي من نفس السنة، كثر الحديث عن المركز باعتباره معتقلا بعد توالي الحديث عما تسميه بعض المنظمات الحقوقية بالاختطافات التي طالت مجموعة من الأشخاص ، ففي كل مرة يبدأ الحديث عن غياب شخص، يتجه الحديث رأسا إلى عملية اختطاف، تنتهي بالتكهن بأنه يوجد في معتقل تمارة.

اشتد الحديث عن المركز كمعتقل أثناء الرجة التي خلفها التسريب عن قيام المخابرات الأمريكية بعمليات تعذيب خارج أراضيها، حينها بدأ الحديث عن المعتقل المذكور، بالرغم من النفي المغربي القاطع لذلك، لكن مع مرور الوقت انضافت معطيات قدمها مجموعة من معتقلي السلفية الجهادية في بيانات متعددة لهم بفتح تحقيق بشأن التعذيب الذي تعرضوا له داخل ما وصفوه بـ «معتقل تمارة» أثناء التحقيق معهم، وحرروا رسائل في كتاب من 300 صفحة بعنوان «هكذا عذبونا وانتهكوا حقوقنا».

تقرير «أمنيستي» كان مؤثرا حين تحدث عن وجود معتقل سري، يمارس فيه التعذيب بأشكال وحشية، ونظرا لقوة تأثير تقارير هذه المنظمة الدولية على الرأي العام الوطني والدولي، فقد جاء رد المغرب قويا من خلال مذكرة جوابية على محتويات التقرير ، لكنها لم تنجح في توضيح الصورة، خصوصا بالنسبة للداخل الذي واصل الحديث عن المعتقل بهذه الصفة.

طابع السرية التي تستند إليه الجمعيات بالمغرب، يستند على الممارسات التي تتم داخل المركز، فهم يعلمون أن المقر معروف، لكن الجدل انصب حول ما يجري به لوصفه بنعوت تتفاوت بين السري، وبين مقارنته بمعتقل غوانتنامو، سواء على مستوى العنف الذي يمارس لانتزاع الاعترافات أو بالنسبة للرجال المشرفين عليه

أو بالمدد القانونية للاعتقال.

فمحمد بن عبد السلام الناشط الحقوقي في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يقول إن النقاش ينبغي أن ينصب حول الأجهزة الأمنية التي تتحرك خارج الضوابط الأمنية وغير المخول لها التوقيف والاعتقال، ولكنها رغم ذلك تقوم بهذه الأعمال في حين أن دور مديرية مراقبة التراب الوطني ينحصر في تجميع المعلومات والبيانات وإمداد المصالح المعنية بها دون أن تقوم باعتقال الأشخاص..

وجهة نظر قانونيين تخالف ما ذهب إليه بنعبد السلام وترى أن القانون يعطي لهؤلاء بصفتهم ضباط الشرطة القضائية صلاحية القيام بهذه المهمة، أي الاستنطاق داخل الأجل المحدد قانونيا في الحراسة النظرية. أكثر من ذلك نجد أن ضباط الشرطة القضائية ينظمهم نفس الإطار القانوني، حيث يخضع ضابط الشرطة في الاستعلامات العامة على سبيل المثال لنفس إجراءات الترقية والعقاب والتنقيل التي يخضع إليها زميله في مديرية مراقبة التراب الوطني وظهير 1974 المنظم لمديرية مراقبة التراب الوطني يشرح الوضعية القانونية لضباط «الديستي».

وبعيدا عن هذا الجدل القانوني يبقى الحديث عن الممارسات التي تتم عند الاعتقال هي مربط الفرس في التوصيفات المسندة له ، ففي الوقت الذي تعتبر الجمعيات أن شهادات العابرين لهذا المركز، تكشف عن تجاوزات خطيرة، سواء في شكل الاعتقال أو الاستنطاق وكذا في الوسائل المستعملة وبالتالي يتم التأسيس عليها لمناهضة المركز باعتباره معتقلا سريا، مع العلم أن سقف التشهير به يفهم في السياق التاريخي الذي يمر منه المغرب، الذي يريد التأسيس لدولة الحق والقانون، فالمركز كان قد مر به مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان قبل 2003 بزمن طويل، لكن لم يسبق أن سمعنا الحديث عنه بهذه الحدة.

وفي الرد على هذا التشهير يرى قانونيون أن من حق وكلاء الملك تفعيل اختصاصاتهم التي تسمح لهم بزيارة هذه المعتقلات للتأكد مما يجري بنفوذ ترابهم، بل إن وزارة العدل أصدرت دورية تحث فيها وكلاء الملك قصد تفعيل صلاحياتهم، خاصة بعد ارتفاع عدة أصوات سياسية وحقوقية تحتج على بعض الممارسات التي تتم داخل بعض مراكز الاعتقال، وبالتالي يعتبرون أن ما وصل إليه المغرب لا يسمح بوصف المركز بهذه الأوصاف، فمركز تمارة، في نظرهم، ليس بالمعتقل السري وأن رجالاته موظفون بالأمن الوطني وحاملون لبطاقة تعرف بهويتهم، وأن التوظيف السياسي للقضية هو ما يفسر هذا المنزع في التوصيف.

في كل الحالات تبقى مسؤولية الحكومة المغربية أساسية في وضع حد لهذا الجدل، فالإدارة العامة للأمن الوطني تابعة لوزارة الداخلية، والبرلمان الذي يراقب الحكومة تحرك بمقترحات، ستشكل مناسبة مواتية لفتح هذا المركز في وجه الحقوقيين ووسائل الإعلام لتقديم الحقائق ووأد الإشاعة التي يمكن أن تكون وقودا لوضع غامض لا حاجة لمغرب اليوم به.

عبد الكبير اخشيشن

La Presse.tn
DE TUNISIE

Maroc

Rassemblement devant un centre de détention près de rabat

• *Le Mouvement du 20 février manifeste pour les droits de l'Homme*
• *Près de dix personnes blessées suite à l'intervention de la police*

RABAT (AFP) — Près de dix personnes ont été blessées hier au cours de la dispersion par la police marocaine d'une centaine de manifestants du Mouvement du 20 février qui voulaient se rassembler devant un centre de détention près de Rabat, afin de dénonçer des violations des droits de l'Homme.

Tôt hier matin, un important dispositif policier avec des dizaines de fourgonnettes avait été mis en place sur le lieu où les manifestants du 20 février devaient se rassembler, avant de se diriger vers le centre de détention de Temara, au siège de la Direction de la surveillance du territoire (DST), les renseignements marocains.

C'est la première fois que des manifestants, pour la plupart des jeunes du Mouvement du 20 février qui revendique des réformes politiques, tentaient de se rassembler devant ce centre.

Le 20 février, répondant à un appel lancé sur Facebook par de jeunes Marocains -eux-mêmes inspirés par l'exemple des Printemps arabes-, des dizaines de milliers de personnes étaient descendues dans les rues des villes marocaines pour réclamer plus de justice sociale et une évolution vers une monarchie parlementaire.

Le 9 mars, le souverain chérifien Mohammed VI a annoncé, à la surprise générale, une révision constitutionnelle qui sera soumise à referendum et prévoit la séparation des pouvoirs et un renforcement des pouvoirs du Premier ministre ainsi que du Parlement.

hier, dans le cadre d'une journée d'action contre la détention secrète, le Mouvement du 20 février avait prévu d'organiser un pique-nique devant le centre de détention de Temara. "Par cette action pacifique, le Mouvement du 20 février revendique le jugement des responsables de la torture et des violations graves des droits de l'Homme", avait indiqué le Mouvement dans un communiqué.

"Nous condamnons cette intervention violente", a déclaré à l'AFP Khadija Ryadi, présidente de l'Association marocaine des droits humains (Amdh), après l'action musclée de la police pour disperser la manifestation et l'empêcher de s'approcher du centre de Temara.

"C'est illégal car il s'agit d'un lieu public et la manifestation était pacifique. L'Etat a peur que ce centre soit dévoilé", a-t-elle ajouté.

Selon l'agence marocaine de presse MAP (officielle), citant les autorités locales, ce rassemblement "en vue d'une marche n'était pas autorisé".

La MAP a en outre indiqué que le procureur général de la Cour d'appel de Rabat va "effectuer une visite d'inspection au siège de la DGST" près de Témara dans le cadre d'une enquête.

Pour sa part, a ajouté l'agence, le Conseil national des droits de l'Homme (Cndh) —un organisme créé récemment par le roi Mohammed VI— a décidé lui-aussi d'effectuer une mission similaire au siège de la DST.

Plusieurs ONG, comme Human Rights Watch (HRW) et Amnesty International, ont dénoncé des violations des droits de l'Homme dans ce centre de détention.

Dans un rapport publié le 25 octobre 2010, HRW affirmait que les personnes soupçonnées de terrorisme "sont détenues dans un centre secret près de Rabat, et sont maintenues au-delà des

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

12 jours de garde à vue autorisés par la loi contre le terrorisme" de 2003. Selon HRW, les agents de la DST "participent activement à l'incarcération des personnes soupçonnées de terrorisme, à leur détention et à leur interrogatoire".
Les personnes blessées lors de l'intervention policière hier ont été hospitalisées. "Un militant de la section du Mouvement à Salé (ville jumelle de Rabat), Said Idrissi, a été transporté à l'hôpital après avoir été blessé à la tête et au nez", a précisé un membre du Mouvement du 20 février. Selon le gardien d'un café près du lieu du rassemblement, "une fille a reçu un coup de matraque au ventre et a été également transportée à l'hôpital".
Les militants du Mouvement du 20 février se sont ensuite dirigés vers le siège de l'AMDH où une conférence de presse devait se tenir dans l'après-midi.
Hier, la police est également intervenue pour disperser par la force un rassemblement d'une centaine d'islamistes rassemblés devant le Parlement à Rabat, selon un journaliste de l'AFP.
Plusieurs milliers de personnes, principalement du Mouvement du 20 février, ont également manifesté à Marrakech pour protester contre le récent attentat meurtrier dans le coeur touristique de la ville et réclamer des réformes démocratiques, "meilleur moyen de lutter contre la violence", selon elles.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme appelle à condamner toutes formes de torture

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a appelé, vendredi à Berlin

Berlin, 13/05/11- Le dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a appelé, vendredi à Berlin, l'ensemble des Etats à condamner toutes les formes de torture notamment les traitements inhumains et dégradants et à consacrer la culture des droits humains, des libertés fondamentales et l'Etat de droit

Dans sa déclaration finale, sanctionnant les travaux de la 6ème rencontre sur le thème 'La torture et l'Etat de droit', le dialogue euro-arabe a mis l'accent sur le rôle important des institutions nationales des droits de l'Homme dans la lutte contre la torture, appelant à concentrer les efforts sur la protection et la prévention contre les supplices et la consécration de l'Etat de droit.

La rencontre a de même appelé, dans la Déclaration de Berlin, tous les Etats à ratifier, sans réserve, l'ensemble des chartes internationales relatives à la lutte contre la torture et le respect de leurs articles et leurs dispositions notamment la convention contre la torture, le pacte international relatif aux droits civils et politiques, ainsi que les chartes régionales telles la charte africaine des droits de l'Homme, la charte arabe des droits humains et la convention européenne des droits de l'Homme.

La Déclaration a également appelé à l'adhésion aux conventions internationales notamment celle relative à la lutte conte toutes les formes de discrimination à l'égard de la femme, et la convention des droits de l'enfant.

L'accent a aussi été mis sur l'importance de travailler de concert et coopérer avec l'ensemble des organisations et instances des droits humains à l'échelle internationale et de mettre les législations nationales au diapason avec les principes et engagements internationaux.

Le texte a de même exhorté les Etats à mettre en place des mécanismes efficients et indépendants de protection et de prévention contre la torture en synchronisation avec les dispositions internationales.

S'exprimant lors d'une conférence de presse, aux côtés de représentants allemands, danois et jordaniens d'instances et instituts des droits de l'Homme, M. Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a indiqué que cette rencontre vise aussi à réduire le fossé entre pays européens et arabes en matière des droits humains, tout en traitant la question de la torture à travers un diagnostic précis de ce phénomène ainsi que des lois l'incriminant.

En réponse à une question sur la possibilité que le dialogue euro-arabe puisse tirer profit d'expériences arabes réussies en matière de droits de l'Homme pour accompagner et aider d'autres pays arabes, M. Sebbar a indiqué que le processus démocratique inédit et l'expérience réussie du Maroc dans le domaine de la justice de transition s'érige désormais comme exemple.

Plusieurs pays, a-t-il poursuivi, pourront en bénéficier et le prendre pour exemple tels le cas de la Tunisie qui a manifesté un grand intérêt pour l'expérience marocaine.

Les participants se sont penchés, lors de cette rencontre de trois jours (11-13 mai) sur l'analyse de la question de la torture et l'Etat de droit dans le monde arabe, mettant l'accent sur les enjeux, les lacunes et les priorités ainsi que sur les possibilités de réforme.

Ils ont également débattus des moyens d'enrichir l'agenda des droits de l'Homme à l'échelle régionale et internationale et au rô le qui peut être joué par les institutions nationales des droits de l'Homme afin de garantir le respect et la protection de ces droits et définir les stratégies actuelles et futures à même de permettre d'entamer les réformes en matière des politiques de droits de l'Homme.

Cinq pays arabes, en l'occurrence le Maroc, l'Egypte, la Jordanie, la Tunisie et la Palestine, ainsi que plusieurs pays européens, notamment l'Allemagne et le Danemark, ont exposé leurs législations et pratiques nationales à la lumière des conventions internationales et régionales sur la torture et l'Etat de droit.

Le CNDH est membre du secrétariat général du programme sur le dialogue euro-arabe des droits de l'Homme aux cô tés de l'Institut allemand des droits de l'Homme, du Centre national jordanien des droits de l'Homme en plus du Centre danois des droits de l'Homme.

Le Maroc avait abrité la troisième réunion du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme en mai 2007 à Rabat sur le thème 'Migration et droits de l'Homme'.

Le dialogue euro-arabe se présente comme un réseau comprenant des institutions nationales dans les régions arabes et européennes visant à consolider et encourager la compréhension entre l'Europe et le monde arabe autour des questions des droits humains.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يزور مدينة خريبكة للمرة الثانية

خريبكة: الشرقي بكرين

على إثر الأحداث التي عرفتها مدينة خريبكة ليلة الجمعة صباح السبت الماضية، يقوم وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للوقوف على طبيعة هذه الأحداث والمسؤولين عنها والآثار التي خلفتها ، وكذا لتحديد المسؤوليات .وكذا طريقة تدبيرها من قبل السلطات العمومية في ما يتصل بحقوق المواطنين. والى ذلك أشارت مصادر مطلعة إلى أن هذه الزيارة تدخل في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان كما هي منصوص عليها في ظهيره المؤسس لاسيما المادة الرابعة التي تنص على أن من اختصاصات المجلس القيام "برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات مهما كانت طبيعتها أو مصدرها». كما تنص المادة التاسعة من الظهير نفسه، على أنه يجوز للمجلس "أن يتدخل بكيفية استباقية وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، التي قد تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، وذلك ببذل كل المساعي اللازمة وسبل الوساطة والتوفيق التي يراها مناسبة بقصد الحيلولة دون وقوع الانتهاك".

وسيعمل وفد المجلس خلال هذه الزيارة على تجميع المعطيات حول هذه الأحداث ومن المتوقع أيضا عقد لقاءات مع السلطات العمومية، والهيئات النقابية، والمجتمع المدني وعينة من الضحايا أو أقاربهم. كما علمت "خريبكة 24 " أن اجتماعا أوليا عقدته اللجنة التي حلت بخريبكة مع عامل الإقليم ومع شركات المناولة التي ينتمي إليها عمال الحراسة الذين قادوا الاعتصام الجمعة الماضية .

Revue Homme

أصداء المغرب

محمد اليازمي يدافع عن حقوق المتهم في تفجير أركانة

الاثنين 16 مايو 2011

عاتب محمد اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجرائد المغربية لعدم مراعاتها للمعايير والقواعد الحقوقية والقانونية الواجب احترامها ضماناً للمحاكمة العادلة، على خلفية تغطيتها للتحقيقات الجارية بخصوص تفجير مقهى أركانة بمراكش.

وقد انتقد اليازمي الطريقة التي تناولت بها الصحف والجرائد المغربية قضية تفجير أركانة، حيث لم تتردد في نشر صور المتهمين وأسماءهم كاملة ومقر سكناهم ولم تنسى حتى أسماء أسرهم والتدقيق في تفاصيل حياتهم، وكيفية التخطيط للعمل التخريبي، دون احترام للقواعد القانونية في تغطية مثل هذه القضايا لضمان المحاكمة العادلة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

BILADI

Médias : Le CNDH critique le traitement de l'attentat de Marrakech…

par **toma** | mar, 2011-05-17 08:02

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a critiqué le traitement par les médias des suites de l'attentat de Marrakech, estimant que la présomption d'innocence n'avait pas été respectée. Le CNDH "a été interpellé par le traitement médiatique réservé à cette affaire par des organes de presse" qui "ont publié les photos, les noms complets des personnes poursuivies dans cette affaire et des membres de leur famille", précise le CNDH dans une lettre adressée aux ministères de la Justice et de la Communication. Ces informations "détaillées et précises" au sujet des personnes poursuivies ont été publiées "sans prendre en considération les critères, les règles juridiques et déontologiques à respecter pour garantir un procès équitable", précise le CNDH.

…Et le SNPM condamne l'agression de journalistes à Témara

Le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) a condamné "vigoureusement l'agression" de journalistes par les forces de l'ordre lors de la couverture, dimanche, d'une manifestation d'acteurs associatifs et politiques et des jeunes contre ce qu'ils qualifient de "centre de détention secret" à l'entrée de la ville de Témara, près de Rabat. Dans un communiqué, le SNPM a considéré que "cette agression est contraire" aux législations régissant la profession ou le monde du travail dans son ensemble, lesquelles lois donnent aux journalistes le droit "de couvrir tous les événements, les manifestations, les conflits, voire les guerres". Le syndicat a, à cet effet, annoncé l'organisation d'un sit-in, jeudi prochain, à Rabat.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Dades-infos

تنظيم قافلة حقوقية إلى إقليم تنغير لفائدة مجموعة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات

نظم"نادي الأمل للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان" بشراكة مع المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الانسان يومي 14 و15 ماي الجاري قافلة حقوقية نحو مناطق معنية بجبر الضرر الجماعي شملت كلا من مدينتي قلعة مكونة وتنغير، واستفاد منها ثلة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات.

وتهدف هذه المبادرة، التي اختار لها المنظمون شعار "الذاكرة و المصالحة في خدمة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان"، إلى المساهمة في الحفاظ على الذاكرة وترسيخ ثقافة المصالحة ونشر التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
وشمل برنامج هذه القافلة الحقوقية، التي انطلقت، أول أمس السبت، زيارة للبناية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة للاحتجاز التحكمي لعدد من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب زيارة المركز النسوي المتواجد بقرية أيت بوبكر ضواحي مدينة قلعة مكونة، والذي أنجز في إطار شراكة بين كل من المجلس الوطني لحقوق الانسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وبدعم مالي من الاتحاد الأوربي.
وتضمن برنامج هذه القافلة ايضا زيارة استطلاعية لمشروع أفنور لاستغلال المساحات الفلاحية بنظام السقي بالتنقيط والذي أنجز في لإطار مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي بالمنطقة، بالإضافة إلى زيارة مضايق تودغى وتقديم عرض حول أحداث 1973.
يذكر أن تنظيم هذه القافلة الحقوقية يندرج في إطار تنفيذ مضامين اتفاقية الشراكة الموقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة في27 أبريل 2010، وذلك من أجل بلورة برنامج عملي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.
وتهم هذه الاتفاقية دعم قدرات المتدخلين في أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعم وتعميم عملها في مختلف المؤسسات التعليمية بالمنطقة، وتعزيز التنسيق المشترك مع هذه الأندية، وتوفير الإمكانات لتسهيل عملها.
كما تنص هذه الاتفاقية على العمل من أجل تطبيق وإغناء الدليل المرجعي لهذه الأندية. ويلتزم الطرفان بموجب هذه الاتفاقية كذلك بالعمل على خلق فضاء جهوي يسهل نشر ثقافة حقوق الإنسان والإسهام في التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

قافلة حقوقية

نظم «نادي الأمل للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، بشراكة مع المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 14 و15 ماي الجاري، قافلة حقوقية نحو مناطق معنية بجبر الضرر الجماعي، شملت كلا من مدينتي قلعة مكونة وتنغير، واستفاد منها ثلة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات.

وتهدف هذه المبادرة، التي اختار لها المنظمون شعار: «الذاكرة والمصالحة في خدمة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، إلى المساهمة في الحفاظ على الذاكرة وترسيخ ثقافة المصالحة ونشر التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وشمل برنامج هذه القافلة زيارة للبناية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة لاحتجاز عدد من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب زيارة المركز النسوي الموجود بقرية آيت بوبكر بضواحي مدينة قلعة مكونة، والذي أنجز في إطار شراكة بين كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وبدعم مالي من الاتحاد الأوربي

Revue de Pr... l'Homme

Assahafa News

L'après attentat Marrakech et ses dérapages médiatiques

Ecrit par **Veille** le 16/05/2011

Dans l'ensemble, la couverture des médias nationaux de l'attentat d'Argana n'a pas été professionnelle. C'est, en substance, la mise en garde du CNDH qui a stigmatisé l'attitude des professionnels de la presse écrite et le faible degré de respect des règles déontologiques du métier dans leur traitement de cette affaire.

Si le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) préfère jusqu'à présent garder le silence, les professionnels regroupés au sein de la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ) croient qu'il est de leur devoir de réagir à l'invective lancée par le jeune organisme présidé par Driss El Yazami.

«Autant nous sommes attachés à la présomption d'innocence d'un terroriste, autant nous souhaitons que cette présomption s'applique également à un journaliste›>, souligne-t-on au sein de la Fédération. Et de préciser : «parmi les conditions nécessaires à un traitement professionnel d'une affaire de cette nature, il y a notamment le droit à l'accès à l'information, sur un même pied d'égalité de tous les médias>>, La Fédération estime qu'<< il est aussi crucial que les services de sécurité aient au préalable une stratégie de communication susceptible de se déployer en cas de situation de crise››. <<L'existence d'un porte parole sécuritaire habilité qui puisse répondre aux questions des journalistes est également nécessaire, tout comme la loi qui encadre les informations classées confidentielles ou secrètes>›, est-il ajouté.

La réponse de la Fédération revendique l'accès à l'information pour tous comme un préalable. Le CNDH, faut-il le rappeler, a visé dans sa lettre deux départements ministériels que sont la justice et la Communication, ainsi que la HACA, le SNPM et la FMEI. La démarche du conseil est tout à fait fondée du point de vue de ses attributions qui figurent dans son texte de base. Sans aller jusqu'a relever des cas passibles de poursuites, le conseil se contente jusqu'à présent d'exhorter le ministère de tutelle et la HACA à jouer leur rôle de relais.

«Certains médias ont publié les photos, les noms complets des personnes poursuivies dans cette affaire et des membres de leurs familles, ainsi que des informations détaillées et précises à leur sujet, sans prendre en considération les critères, les règles juridiques et déontologiques à respecter en vue de garantir un procès équitable››. Ce qui a été à l'origine de la sortie du CNDH de sa discrétion. La mise en garde de conseil tend à garder intacte la présomption d'innocence durant la phase de l'instruction judiciaire de l'affaire dont le parquet s'est saisie après l'aveu des trois principaux accusés.

Younes Bennajah **(Les Echos)**

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

حقوق الإنسان في المغرب على طاولة برنامج نقط على الحروف

حبيب عنون :كاتب المقال

على إثر استضافة السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من طرف منشط برنامج نقط على الحروف ومن خلال مضمون الحوار الذي دار بين كل المتدخلين، ثمة ملاحظة بخصوص المغالطة لمفهوم مصطلح حقوق الإنسان إذ أنه بات، في المغرب، مقرونا بالمجال السياسي أي بحرية التعبير والرأي والممارسة السياسية.
الشيء الذي قد يجعل المتتبع للشأن العام المغربي يفهم أو يستنتج أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد يكون أنشئ فقط لطي ما بات ينعت بملف "سنوات الرصاص"، والإشراف وتتبع والتصدي لما أمكن تتبعه حاضرا ومستقبلا من تجاوزات في مجال التعامل مع ذوي الرأي أو السلوك السياسي "المعاكس". حسب إفادات السيد الأمين العام، نستنتج، أنه هناك ملفات تمت معالجتها سياسيا أي من خلال طلب الرحمة والعفو من جلالة الملك، وهذا معمول به في جل الدول، كما أن هناك ملفات تخضع في التعامل معها لمعيار "قوة القانون".
إلا أنه بخصوص جبر الضرر، أعتقد أن بعضا من أولئك الذين، علاوة على التعويضات المادية التي تلقوها، لم يستوعبوا أو لم يريدوا استيعاب المغزى من قيام ملك البلاد بتشريفهم وتكليفهم بمناصب تهم تدبير الشأن العام، إذ عوض أن يقوموا بتفعيل ما كانوا يؤمنون به من ضرورة الاهتمام والاقتراب من المهمشين والضعفاء ومحاولة إدماجهم والرقي بمستواهم المعيشي والثقافي والسياسي ...، قاموا بعكس ذلك، إذ اتخذوا المغرب "حلبة" للصراعات بين من كان معتقلا ومن كان خارج الاعتقال. بل منهم من اعتبر أنه "أضاع، في السجن، من الوقت ما يكفي" ووجب الآن الاهتمام بحاله وأحوال أقربائه... ذلك أن المنصب والمنزل والسيارة ... قد حصل عليهم وما بقي إلا السعي وراء تكديس الثروة لضمان مستقبل محيطهم وتجنبهم ما عايشوه من حرمان... وهذا ما جعل شريحة من المغاربة باتت تنبذ بعض الشخصيات بعد أن كانت تأمل فيها الخير.
أما بيت القصيد من هذا المقال فهو مضمون مصطلح حقوق الإنسان في المغرب إذ حسب الحوار الذي تضمنه برنامج نقط على الحروف، سيعتقد المرء أن هذا المصطلح هو لصيق أو مختصر على المجال السياسي. وهذه مغالطة لكون حقوق الانسان كما هو معترف بها من طرف الأمم المتحدة تتجاوز الحق في ممارسة السياسة أو التعبير أو الرأي ليشمل مجالات أخرى وهي غير غائبة عن المتخصصين في مجال العلوم القانونية والسياسية. وبالتالي أعتقد أن إسم المجلس الذي يشرف عليه السيد الصبار، يستحسن أن يسمى ب"المجلس الوطني للحقوق السياسية للإنسان".
ما أعتقد أنه بات ضروريا، لكونه كان متجاهلا، هو ضرورة مواكبة إجراءات جبر الضرر السياسي بإجراءات جبر الضرر الاقتصادي والاجتماعي لنضمن بذلك الشمولية في معالجتنا للقضايا التي ينادي بها الشارع المغربي والتي تعيق تعميم نتائج المجهودات التنموية السائرة في طريق التفعيل.
وبالفعل، فعندما يتم نشر لائحة بأسماء وصور المفسدين والمهدرين لثروات المغرب، أي الخائنين لثقة الملك والشعب، فيمكننا أن نستنتج أن فئات من الشعب قد تضررت من سوء تدبير هؤلاء المسئولين. وهؤلاء المتضررين نجدهم في شتى القطاعات وفي شتى المجالات. منهم من ضاعت أرضه ومن ضاعت ترقيته ومن ضاع تعليمه ومن فقد صحته ومن فقد عمله ومن فقد مسكنه ومن...ومن... أليست هذه بحقوق الإنسان المغربي ؟ إنها أثمن وأغلى من الحقوق السياسية لكونها تمثل أسس العيش الكريم للمواطن المغربي وهذا حق من حقوقه التي إذا حرم منها وجب حينها القيام بجبر الضرر الاقتصادي والاجتماعي. لا فرق بين الفاقد لحريته السياسية وذاك الفاقد لسكناه أو لتعليمه أو لترقيته أو لوظيفته أو لصحته... لذلك عملت الأمم المتحدة في تصنيف وتجميع كل هذه الضروريات في خانة واحدة: حقوق الإنسان.
وللمواطن المغربي الحق في معرفة حقيقة ما يجري هنا وهناك إذ كيف يعقل أن ينشر المجلس الأعلى للحسابات والذي يترأسه السيد الميداوي الساهر، وفق التعليمات الملكية، على التفعيل الجدي لمفهوم السلطة الجديدة والحكامة الجيدة والنزيهة في تدبير

مؤسسات الشأن العام، لتقاريره السنوية المشيرة للمؤسسات والمسئولين الفاسدين إن على صعيد الإدارات العمومية أو بعض المصالح المنتخبة، ليظل هذا المفسد في مكانه هذا مع العلم، وهذا هو الأهم، أن وراء عمل هذا المسئول متضررين وجب إنصافهم بل وجب جبر ضررهم.

حتى إذا ما التفكير في الدوافع الأولى والجوهرية، أي قبل تسييسها من طرف بعض الأحزاب السياسية، التي أدت إلى التظاهر في المغرب، فهي ناجمة عن المتضررين اقتصاديا واجتماعيا، ليستفيد منها في الأخير، بفعل استغلال الظرفية من طرف الأحزاب السياسية، المتضررون سياسيا ليبقى الوضع على ما عليه. وهناك دليلين على هذا الاستنتاج أولهما أن الشباب المغربي لم يطالب، أقول في البداية و"الفاهم يفهم"، بتغيير النظام ولكن طالب بالاستفادة من حقه في الشغل والتعليم والصحة والتوزيع العادل للثروة وهذه المطالب هي في جوهرها مطالب اقتصادية واجتماعية شهد لها الجميع بمشروعيتها وهي ناجمة عن سوء تدبير بعض المؤسسات العمومية من طرف المسئولين عنها وأكثرهم حزبيون كما أبرز ذلك المجلس الأعلى للحسابات.

أما الدليل الثاني ومع استحواذ بعض الأحزاب السياسية لا أقول على أفكار الشباب ولكن أفضل على حماسية شبابيتهم، فرضت الأحزاب مقترحاتها السياسية المحضة (إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خاصة وحرية العمل السياسي وتوسيع نطاق الحريات العامة وغيرها) لتنجح في تحقيقها ولتضل بذلك المطالب الأصلية للشباب عالقة أمام الأبواب "الموصدة" لمؤسسة البرلمان والمؤسسات العمومية المعنية بتدبير مطالبهم.

من الأكيد أنه لن يكون هناك إقلاع اقتصادي فعلي في غياب السلم الاجتماعي كما أننا لن ننعم بالسلم الاجتماعي بدون إقلاع اقتصادي متوازن. وهذه المعادلة رهينة بالتعامل مع مصطلح حقوق الإنسان من خلال مفهومه الشمولي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعدم اختصاره في شقه السياسي. أما مواكبة جبر الضرر الاقتصادي والاجتماعي لجبر الضرر السياسي فهي المعادلة الضامنة للنمو المتكافئ للبلاد. وإذا اعتبرنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان مكسبا، فإنه، بغية فعالية أكبر، أن يضم من بين لجانه، لجانا قطاعية تعنى الأولى بما هو حق سياسي والثانية بما هو حق اقتصادي والثالثة بما هو حق اجتماعي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

العفو الدولية : اعتقال نيني يتعارض مع وعود الملك الإصلاحية

مرايا برس ـ وكالات

الاثنين 16 مايو 2011

طالبت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية بالإفراج عن صحافي وضع تحت المحاكمة لدفاعه عن حقوق الإنسان .

ودعت المنظمة إلى الإفراج الفوري عن رشيد نيني ، مدير نشر صحيفة " المساء " ، والذي يستعد للمحاكمة اليوم الثلاثاء بتهمة " محاولة ، تقويض قرار قضائي للتأثير على القضاء ، والإبلاغ عن وقائع جنائية غير صحيحة " .

وقالت المنظمة ، إن اعتقال نيني يوم 28 أبريل ، يأتي بعد نشره مقالات تنتقد المحاكمات الصورية والتعذيب الذي يتعرض له الإسلاميون على أيدي قوات الأمن .

ورأت المنظمة أن محاكمة نيني تأتي انتقاما منه على دفاعه عن الحرية في المغرب وكشف الفساد الذي ينخر دوائر حكومية عديدة .

وأوضحت المنظمة أن " احتجاز رشيد نيني يتعارض مع الوعود الإصلاحية التي أطلقها الملك محمد السادس في وقت سابق من هذا العام ، حيث وعد بتعزيز حقوق الإنسان " .

يشار إلى أن الملك محمد السادس أعلن في مارس عن إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ردا على الانتفاضات العربية .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وقائع حفل مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث في قراءة كتاب «إملشيل الذاكرة الجماعية».

نظم مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث بالرشيدية، يوم السبت 14 مايو 2011 حفل قراءة في كتاب «إملشيل الذاكرة الجماعية» الذي صدر مؤخرا عن مطبعة البيضاوي للمؤلفين، باسو أوجبور ولحسن ايت الفقيه، وهو كتاب في 164 صفحة من الحجم المتوسط، أدرجته جمعية أخيام ضمن مكونات « مشروع مركز التوثيق فاضم وحرفو »، الذي موله الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، وأشرف على تنفيذه كلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير. انقطع لقراءته الأساتذة، مصطفى تيليوا، أحمد الطايعي، عبد الله استيتيتو، محمد أيت با أوحساين.

تناول الكلمة في البداية السيد مصطفى تيليوا بصفته مديرا للمركز ومسيرا الجلسة ليوجه الشكر الجزيل والامتنان العميق لمؤلفي الكتاب وللحاضرين الذين استجابوا لدعوة المركز للحضور والمشاركة في تلك المائدة الثقافية. وبعد تعريفه الكتاب ومناسبة صدوره والتي ترتبط بالمصالحة في إملشيل بالوقوف «عند الذاكرة والأسس الثقافية للمقاومة عند قبيلة أيت حديدو لا سيما من خلال الشعر الأمازيغي» وأضاف أن الباحثين« سلطا في هذا العمل الجريء المتميز الضوء على الوجوه المرموقة في عالم الصوفية والفن والمقاومة والتي تنحدر من قبيلة أيت حديدو بغية إحاطة تاريخ المنطقة من معظم جوانبه». وذكر السيد مصطفى تيليوا بفصول الكتاب، وخاتمته المضمنة في ملاحق تحوي«الحقبة الاستعمارية معاركها وجرائمها». ولخص السيد مصطفى تيليوا جوهر هذا العمل وغايته التي تروم تحقيق المصالحة مع الذات ومع الماضي وتشجيع ثقافة الاعتراف من أجل رفع التحدي. وبعد ذلك أعطى الدكتور أحمد الطايعي الكلمة ليشكر باديء بدء مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث الذي ما فتئ ينظم اللقاءات العلمية (التي لا يمكن إلا أن تدفع بالهوية المغربية إلى معرفة ذاتها)، ويشكر كذلك الباحثين على ما تجشما من معاناة ومكابدة.(وبالطبع فمحبة هذا الوطن لا تنال إلا بمشقة وإكراه النفس)، وأضاف أن (إتاحة الفرصة لمثل هذه القراءات والمساهمات مقصد كل مواطن مغربي، من طنجة إلى لكويرة، ومن الرباط إلى تيندوف. فالذات المغربية حين تحاول أن تعي نفسها وأن تبحث عنها كهوية متجددة، في الحاضر وفي المستقبل، فإن هذا الاختيار لن يخول لها حق التغاطي عما أنجزته ذات يوم سواء في إملشيل أو الريصاني أو في طنجة أو الرباط أو في أي مكان. لذا فالتعرف على الذاكرة الجماعية بفضاء إملشيل بخاصة ومن خلال هذا الكتاب القيم، ليس مجرد إلزام أنفسنا بما يلزم. وأننا نقحم أنفسا في بحوث أعفى عنها الزمان) كما قال السيد مصطفى تيليوا (بل العكس، نحن نحيى بهذا الماضي انطلاقا مما يمكن أن يثير الباحثين في تساؤلاتهم وعلى رأسهم الأستاذ المتميز لحسن أيت الفقيه بخاصة والسيد باسو، على اعتبار أن دراسات السيد لحسن أيت الفقيه لا ترتبط بهذا المجال ولا ترتبط بهذا الحيز الزماني، فمنذ سنين عددا وهي تنبش في هذا الماضي وفي ما يسمى اليوم بمحاولة جبر الضرر). وأفصح الدكتور أحمد الطايعي أنه لما قرأ كتاب إملشيل الذاكرة الجماعية ، شعر بثقل المسؤولية في تدبيج ورقة ضافية بالقيمة العلمية التي ينشدها الكتاب)، لأن الوقت المخصص لقراءته ضيق للغاية، (فالكتاب قراءته صعبة في ظرف أسبوع، لما يتضمنه من معلومات على المستوى الأنثروبولوجي والسياسي والثقافي...) لذلك ود الدكتور أحمد الطايعي أن يقفز على(الكثير من المعطيات المتعلقة بمجال الذاكرة الجماعية) وأضاف أنه بقدر ما كانت مسؤولية قراءة الكتاب جسيمة بقدر ما كانت التساؤلات كثيرة وانشغالات تحاصره وهو يدرس الكتاب. ولقد استحسن صياغتها على الطريقة التالية:

كيف بالإمكان التفكير في الخصوصية الثقافية لساكنة إملشيل وفق ثنائية ما يسمى اليوم بالفرع والأصل؟ أو بالأحرى، الأصيل والدخيل؟ أو التماثل واللاتماثل في بنى الثقافات الوطنية، وفي سياق ما يسمى الأنثروبولوجية الانتشارية؟ ما مدى مشروعية الادعاء بأن الذاكرة الجماعية إملشيل هي هوية مماثلة لذاتها باستمرار خاصة عندما يميز الأستاذ الفاضل لحسن أيت الفقيه بين الذاكرة الجماعية والذاكرة الفردية؟. وما هي كم الإنتاجات المؤسسة للذاكرة الجماعية إملشيل الأرض والتاريخ. أليس في كتاباته، وهذا الكتاب دليل عليها خيانة للذاكرة الجماعية التي تتجلى كما يقول في الصفحة 8 بالذات (في القيم والرموز وأنماط التفكير والتعبير. ويمكن ملامسة الذاكرة في الأماكن والمآثر المادية، وفي التقاليد الشفاهية، كطقوس الانتصار، أو الخوف أو التحصين. وتستشف أيضا في مظاهر الانغلاق الثقافي والانفتاح). وإذا لم يكن هذا كذلك فهل تأليف الكتاب سعي حثيث إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ذاكرة نسيت أو تنوسيت في وسطت سادت فيه ولازالت تسود الشفاهية بقوة؟

(إن هذه التساؤلات وغيرها كثير تمثل المعبر الذي يمكن من خلاله أن تعبر هذه المقاربة المتواضعة جدا المرجع والدلالة في جزئين من مجال كتاب «إملشيل الذاكرة الجماعية». فكيف ترانا سنحقق هذا المطلب؟.

- المتصفح للكتاب سيلحظ (أنه عمل أكاديمي تأسيسي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. ذلك أن المفاهيم والأدوات الإجرائية، أو ما أسميه المنظومة المصطلحية التي تأسست عليها العتبة المحور- وهي العنوان- منحت حضورها لاجتهادات تنظيرية غربية، ذكرت هنا - وقد اشتغل عليها الأستاذ الفاضل لحسن أيت الفقيه- السوسيولوجيا الفرنسية ممثلة بإسهامات موريس هالبواكس خاصة في كتابه «الأطر الاجتماعية للذاكرة»، وكذلك بيير نورا).

- يبدو أن (تأصيل مفهوم الذاكرة وبيان مميزاتها وتمظهراتها انطلاقا من هذه النظريات الغربية والإسهامات النقدية هو مؤشر صريح، بالنسبة لنا، على مدى الدقة العلمية كناقد مباشر للتخمين والتزايد على أناس يعيشون في الفيافي أقصد إملشيل في بحث المؤلفين في قضايا الذاكرة الجماعية وإشكالاتها بمنطقة إملشيل، وإن كانت هذه الذاكرة الحديديوية الصنهاجية مستغنية في الحال عن شرط الحضور كما يقول المؤلف، لأنها ذاكرة حاضرة «في مجال جغرافي يكاد أن تغطي الأطلس الكبير الشرقي وأعالي ملوية») «ص19 من الكتاب»

-الناظر(نظرة تحقيق في مداخلة لحسن أيت الفقيه من الصفحة 29 غلى الصفحة 34، لن يجد عناء كبيرا في معرفة الخطوط الكبرى لهذا الكتاب، كما يستطيع في غير ما مشقة ، أن يتبين الكثير من الخلاصات التي توصل إليها، هو وزميله المحترم باسو أوجبور)

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

إذا كان(النسق الثقافي بإملشيل نظام من العلاقات بين الفصول الثقافية المغلفة بالرمز- ويركز السيد باسو كثيرا على الرمز في الشعر الأمازيغي- فيقوم على الثبات والنسقية وكانت الذاكرة ممتدة في الماضي شأنها شأن النسق الثقافي الحديديوي، وكانت تتميز عنه في الآن نفسه بالدينامية والتحيين والتجدد «ص13»، فإن الموجز القرائي لهذا الكتاب أسعفنا كثيرا في وضع الفصول التطبيقية الممتدة من ص43 إلى 141، في صلب المقاربة الأنثروبولوجيا، وللتذكير فالأستاذ لحسن أيت الفقيه يركز على الدراسات السوسيولوجيا،)

- التزمت المقاربة المعتمدة في الكتاب (بالمنهج الكلي المتكامل الذي نظر نظرة كلية للذاكرة الجماعية لإملشيل إذ تم تجميع عناصر الذاكرة الثقافية والنظم الاجتماعية تجميعا سهل على الباحثين دراسة العديد من العناصر المادية واللامادية المكونة لهذه الذاكرة، وهناك نماذج تمثيلية كثيرة في الكتاب:

* النموذج الأول المقاومة والانغلاق «ص43، ص44»: يقول الباحث: يختلف عنف المقاومة القبلية المغربية، من منطقة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الاختلاف في المكونات السوسيوثقافية للعشائر، والقبائل،...وتسود قيم الانغلاق في كل الأوساط الاجتماعية الكائنة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وغرب واد النيل ومرد ذلك إلى كون هذه المجتمعات عرضة للغزوات المتكررة، وفي جبال الأطلس التي لم تتاثر كثيرا بالتحولات القروية يلمس الانغلاق واضحا في الزي والمعمار، وأساليب التعامل وطرق التواصل). فالشاهد هنا على عمل الإتنولوجي (الزي، المعمار،التعامل، التواصل).وقد تكون الذاكرة في هذا الكتاب تعيش الماضي والحاضر وتمتد نحو المستقبل(والذي لا يمكن ماضيه لا يمكن أن يتحدث لنا عن المستقبل).

* النموذج الثاني «السونتات» حيث وردت في الكتاب قراءة أنثروبولجية إيكولوجية مجالية وكذلك وتاريخية. ومعلوم أنه من الصعب الفصل بين هذه العناصر لأن أحدهما يستلزم الآخر. يقول المؤلف في الصفحة 126 (للقرية الزراعية «السونتات» دلالات مترابطة ترابطا نسقيا، الدلالة اللغوية، والدلالة البيئية، والدلالة الاستراتيجية، والدلالة التاريخية، لعلاتها بذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولم تكن الصدفة هي التي أنشأت هذا الترابط الفريد من نوعه بجبال الأطلس الكبير الشرقي، فهناك عناصر طبيعية متنوعة، الموقع، والمناخ، والهيدرولوجيا، وعناصر بشرية في عمقها التاريخ، هي التي ساهمت في صنع النسق السيوسيوثقافي «السونتات» الذي لا يزال يحافظ على نسقيته وتماسكه رغم الهزات العنيفة التي زلزلت أركان القرية، وفتحت أمامها أبواب الزيغ، والانحراف). إنها قراءة أنثروبولجية إيكولوجية مجالية وكذلك وتاريخية.

* النموذج الثالث في صفحة 135، البيئة والذاكرة(من السهل إيجاد رابط بين البيئة والذاكرة في الوسط الجبلي الذي تعرض من قبل لما يسمى بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ففي البيئة المحلية تذكارات لا تزال تذكر بأحداث مارس 1973). يتضح (لقارئ هذا الفصل أن التأصيل للهوية اللغوية «السونتات»).

* النموذج الرابع يتعلق بنسق القرابة، وهو نسق غير بيولوجي دموي إنه نسق أنثربولوجي يخص صنهاجة الكبرى. وكثير من الدارسين يخطئ في تناولهم النسق القرابي المغربي ويتغافلون أنه متداخل يتجاوز مجال الدم، وبالتالي يصعب توظيفه في تناول الذاكرة الجماعية والفردية.ومن الواجب تصحيح هذه المغالطة لأن الذاكرة المغربية متجدرة في التاريخ.

*النموذج الخامس ويخص ملامسة التدرج الذي قطعه مفهوم الذاكرة بالانتقال من السوسيولوجيا إلى السياسة. فإذا كان (ميلاد الذاكرة في السوسيولوجيا قبل انتقالها إلى التاريخ والسياسة)ص11، فكيف يمكن للقارئ أن يستقي هذا التدرج- في الكتاب- من السوسيولوجيا إلى جبر الضرر؟ هذا التصور مضمن في هذا الكتاب المتميز وهذا ليس منافحة ولا ادعاء وهذه حقيقة للكتاب. وحسبنا أن الكتاب وقف في نهاية المطاف بعد تناول السوسيولوجيا والأنثربولوجيا والتاريخ عند النضال الديموقراطي في أحداث 1973.

* النموذج السادس ويدور حول الشعر وعلاقته بالذاكرة الجماعية لمنطقة إملشيل.(إذا كانت الصناعة الشعرية في غريزة الأدميين ، كما يقول أبو العلاء المعري...فإن الاحتفاء بالشعر وفي رحاب مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث هو احتفاء بكائن يتأبى عن الانصياع لأنه (النص الشعري) أكبر من التاريخ) لصعوبة تسييجه. لقد (احتل الشعر كما هو واضح في هذا الكتاب حيزا كبيرا من الذاكرة الجماعية لإملشيل حيث استطاع أن يحدد علاقة الإنسان بالأرض والتاريخ). والناظر في هذه الأشعار في متن الكتاب (يمكن أن يحدد خصائصها البنيوية العامة)، ويمكن تصنيفها حسب بنيتها المعرفية إلى أشعار واقعية لتضمنها أحداث تاريخية، فوق أنها إنسانية التجلي لأنها مشتركة بين عامة البشر في الدفاع عن النفس وفي نكران الظلم، وذات بعد بلاغي حيث تتضمن الإيجاز اللفظي والتركيز، وبعد المغزى بالرغم من أن الأستاذ باسو ركز على الألغاز والرمز، وأخيرا فهي أشعار ذات بنية إيقاعية متميزة بالتناغم الإيقاعي والتجانس بين الأحرف. وقد فصل الدكتور أحمد الطايعي القول في واقعية أشعار الكتاب، مميزا أن هناك تغافلا عن ذكر بعض الرموز أمثال زايد أجبور، وعن تضمين الكتاب الأمثال الشعبية، وعن كتابة الأشعار بحروف تيفيناغ. وتساءل عن مدى التوفق في ترجمة الأشعار من الأمازيغية إلى العربية علما أن الترجمة خيانة للنص. ولم يغفل الدكتور أحمد الطايعي تصحيح معطى حول المدح والرثاء وردت في الكتاب إشارة حول رثاء المقاومين في الشعر الأمازيغي ومدحهم (كثر من يمدح المقاومين ويرثيهم علما أن المدح والرثاء وجهان لعملة واحدة، فالمدح للأحياء والرثاء للأموات .....وقد يحدث أن يمدح ولي من الأموات علما أن تقدير هؤلاء يستمر في الموت حسب تقدير بعض الطرقيين) (ص89). فالرثاء ينقسم قسمين هناك الندب البكاء على الميت، والتأبين وهو مدح الميت، (فلا يجب أن نخلط بين هذين المستويين).

وفي السياق ذاته ما يلي: (يختلف الخطاب الشعري الأمازيغي في الأوساط الصنهاجية عن غيره من الأوساط لطغيان الرمز عليه، واشتماله على الألغاز) ص91. فالشعر في الوجود هو الشعر، فبأي شيء يختلف الخطاب الشعري الصنهاجي؟ فالرمز والألغاز موجودة في جميع لغات العالم.

وخلاصة القول، (انطلاقا من هذا السفر المتواضع في وريقاته والكبير في حجمه..يجب أن نبني قيم التسامح وقيم التعايش بما يحفظ هوية التعدد والاختلاف وما ذلك على المغاربة بعزيز)

وأما المداخلة الثالثة فكانت للسيد محمد أيت بااوحساين الذي اشار في التقديم أنه حظي (بشرف تقديم هذه القراءة في كتاب «إملشيل الذاكرة الجماعية». وإنه لشرف عظيم وتكليف جسيم) لا لشيء سوى أن الأمر يتعلق(بمقاسمة قراءات مع الآخر)، وهي قراءة تتعلق بالتقييم. فالقراءة التي تروم التقييم (مغامرة ومقامرة) منزه عنهما الكتاب. وفي جميع الأحوال فالقراءة واجب حتمي حتمه (مقام تقديم مؤلف «إملشيل الذاكرة الجماعية») ليشكل (مناسبة للوقوف والعبور..الوقوف على ما ترسب في الذاكرة الجماعية) والعبورأي (استثمار الذاكرة من أجل النبش في الماضي، ورصد الحاضر واستشراف المستقبل، بمنطقة الأطلس الكبير الشرقي وبالتحديد بمنطقة إملشيل). ولقد كان بالإمكان أن تتخذ القراءة مسلكا آخر- أو مسالك- لو كان المقام غير- هذا- المقام. لذلك حاول السيد محمد أيت بااوحساين (رسم الخطوط العامة تسهيلا لبسط أرضية للنقاش)، نقاش(جاد ومتميز يؤوب بنا إلى الذاكرة ويأبى أن تعود الذاكرة إلى الحافرة). وقد يبدو صحيحا أن كل الأسئلة التي (تطرحها القراءة تتطلب مبدئيا معالجة بنيوية تقوم على الرصد والإحصاء والوصف

والتحليل). وصحيح أيضا أنها (تتطلب معرفة موسوعية يرتبط فيها الاجتماعي بالثقافي والاقتصادي والتاريخي)، لكن(ولكي تكون هذه المعرفة متميزة ينبغي أن تتحول إلى مستوى الهم أو الانشغال الموجه) . فكيف رسم السيد محمد أيت بااوحساين الخطوط والحدود؟

لقد رسمها بسؤالين اثنين، ماذا؟ وكيف؟(وفي ربط السبب (ماذا) بالنتيجة (كيف) تدوب الفوارق بين المشروع المنجز وهواجس الكتابة). وخلص السيد محمد أيت بااوحساين إلى أن «إملشيل الذاكرة الجماعية» شاهد وحكم(يجيز ويرد شامخا شموخ جبال الأطلس الكبير الشرقي ورجالاته، مشكلا فضاء بشساعة وامتداد بحيرتي إزلي وتيزليت من أجل احتواء، هموم القاريء والمقروء). وفي سؤال ماذا يحضر المشروع المنجز«إملشيل الذاكرة الجماعية» من منشورات جمعية أخيام في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي). لذلك ومن أجل تعميم الفائدة قدم السيد محمد أيت بااوحساين الكتاب. وبعد ذلك طفق يميزه شكله مكتفيا بتقديم(صورة الغلاف على المستوى المرئي/المسطح والعميق المجرد دون النبش في الخبايا والخلفيات وفي ما وراء السطور).

على واجهة الغلاف تبدو صورة (الحنبل الحديديوي) بألوانه الزاهية وخطوطه العمودية منبسطا بقبل احتضان الحنبل الآخر الذي يعلوه بخطوط أفقية، المنسوج في أغلب التقدير بالصوف البلدية بألوان ثلاثة: الأحمر والأسود والأبيض، مع غلبة اللون الأسود). وأضاف أنه(من على هذا (الحنبل) يستريح رمز لا متناه الدلالة، صورة القفل والمفتاح)، والكل يشكل علامة الصليب أو زائد في الرياضيات(صورة (الحنبلين) وصورة القفل) ، وتارة اخرى يمكن قراءة القفل والمفتاح برمز عملية القسمة. وفي غياب(المقسوم عليه والخارج والباقي). فالكل مبهم في نظر السيد محمد أيت بااوحساين . و(بينما يقف المقسوم/المفتاح شاهدا، ربما يقف في استراحة المحارب، ينتظر فك القفل. لكن أين غاب(أركال)) بالأمازيغية، أي مدخل القفل في إطار الباب. فالباب مفتوح أمام الاجتهاد، مادام الإبهام يغشى شكل الغلاف. وأما التشكيل اللغوي على الغلاف دائما، فإننا (نقرأ وبخط بارز مضغوط كلمة إملشيل، تعلو الكلمتين المتعالقتين «الذاكرة الجماعية»)، ويلاحظ (في أقصى أسفل الغلاف....عبارة إعداد باسو اوجبور ولحسن أيت الفقيه). وفي أسفل هذه العبارة نقرأ(منشورات جمعية أخيام في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي. وهي إحالة على المؤلفين اللذين خاضا غمار هذه التجربة وتجشما عناء كتابة هذا المؤلف) وإعداده. ولم يغفل السيد محمد أيت بااوحساين الإشارة إلى الرسوم الضوئية للمؤسسات، الاتحاد الأوروبي، صندوق الإيداع والتدبير، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، جمعية أخيام، بما هي من شركاء المشروع. وبعد تناوله الشكل عاد إلى الكيف قائلا في وصف كلام السيد الحو مرغين رئيس جمعية أخيام:(يشدك في الأسطر الأولى من مقدمة الكتاب إحساس بقيمة هذا المؤلف، واعتزاز بانتسابه إلى منشورات جمعية أخيام للتنمية في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي)، ويضيف رئيس الجمعية إلى ذلك(سؤال المشروع والمنجز والنتائج الموقعة والتطلعات والآفاق المنتظرة منه).

واقتصر السيد محمد أيت بااوحساين في مداخلته على القراءة في الفصل الأول من كتاب «إملشيل الذاكرة الجماعية»، وهو المتعلق بإشكالية الذاكرة الجماعية في منطقة إملشيل وهو فصل يعده بمثابة الشق النظري في الكتاب لتوقفه عند المفاهيم / المفاتيح(الذاكرة، التاريخ، التأريخ) التي يؤطرها الكلام ويؤثثه. ولقد تبين للسيد محمد أيت بااوحساين أن المنهجية المتبعة (واضحة لا تتطلب) من القارئ)مجهودا كبيرا. لقد انتقل المؤلفان من العام إلى الخاص أي من الذاكرة بمفهومها العام إلى الذاكرة من (منظور هيئة الإنصاف والمصالحة) التي (عالجت الملفات معالجة تحكيمية) في جبر الضرر الفردي لكنها (لم تفكر في التعامل مع المناطق الجغرافية المتضررة بنفس القياس الذي تعاملت به مع قضايا الأفراد). ومن جانب آخر(لم تربط الهيئة الذاكرة بوحدات سوسيوثقافية متجانسة لإعطاء المصالحة بعدا اجتماعيا ثقافيا). لذلك عد المؤلفان أعالي أسيف ملول، جماعتي بوزمو وإملشيل، وحدة سوسيومجالية متجانسة، ذات (ذاكرة مختزلة في موسمي إملشيل وبحيرة تيزليت والنصب التذكارية الجبلية والمضامين المفيدة للذاكرة في الشعر الأمازيغي والتراث الشفاهي، والتقاليد الشفاهية). ويرى المؤلفان أنه من الممكن (ملامسة الذاكرة في الأزياء والأعراس والطقوس الجنائزية والمقابر والمعمار ولم يغفل السيد محمد أيت بااوحساين إلقاء الأضواء على مداخلتي المؤلفين وهما يقدمان مسودة الكتاب على أعيان سكان أيت حديدو يوم 3 ابريل 2010. ولقد حب أن محمد أيت بااوحساين يطلق على المداخلتين عنوان (لكل بحر ربانه). ولهذا السبب ليس يضير المرء عندما يجد (مداخلة السيد لحسن أيت الفقيه الباحث، مهوسة بالأسئلة الكبرى من مثل: الهدف من تدوين الذاكرة وما يمكن صناعته من ذاكرة أيت حديدو؟). وبمعنى آخر يلمس المرء(روح الباحث ونفسه من مداخلة أيت الفقيه) الذي قادته (بديهته الشفافة وهمه نحو رسم الأسباب الكامنة خلف دوافع تدوين الذاكرة) قبل أن يقدم (الخطوط العامة لمشروع مستقبلي يحلم بتحقيقه، ومن داخل المشروع يكمن الهدف، في إشارة إلى المادة والأداة. وهو مشروع يروم تدوين الذاكرة الجماعية لإملشيل)، لكي (لا يطولها النسيان) ص30. ولذات السبب لا غرابة من إشارة السيد باسو أوجبور (إلى صعوبة كتابة الذاكرة والتاريخ بخلاف كتابة الخواطر والسير الذاتية ، لأن كتابة التاريخ والذاكرة لا تحتمل الخطأ). وختم السيد محمد أيت بااوحساين مداخلته بالإشارة إلى أن (إشكالية تدوين الذاكرة الجماعية لإملشيل لا تكمن في مستوى الرصد والجمع، فقط، بل أيضا في مستوى الإنصات لهذه الذاكرة والوقوف عندها بالدراسة والتحليل، وهو مطمح يحتاج، فعلا، إلى تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين والمتدخلين).

المداخلة الرابعة للسيد عبد الله استيتيتو، باحث في تاريخ الجنوب الشرقي للمغرب، تليت نيابة عنه لغيابه بعذر. تناولت نص الكتاب، بعد تقديم الشكر لمركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث بالرشيدية ولمن (أسهم في ميلاد هذا المولود الجديد الذي يتمثل في هذا الكتاب القيم)، وإشادته بجمعية أخيام (التي تبنت هذا العمل، ودافعت عنه ضمن برامجها ومخططاتها). فمن جانب الشكل تبين للسيد عبد الله استيتيتو (احترام معايير البحث العلمي، ولاسيما على المستوى التقني، تصميما وتبويبا وتوثيقا وتنظيما). وأما على مستوى المضمون فقد جاء متنوعا). وباختصار(بذل الأستاذان مجهودات مضنية من أجل تبيان النسيج الذي يشكل ذاكرة إملشيل الجمعية والجماعية، وما يميزها عن غيرها من الذاكرات، على مستوى المكونات والعناصر التي تشكلها، كالتشبث بقيم الحرية ، والدفاع عن العرض والشرف، والموت من أجل الأرض، والارتباط بالمقاومة التي أصبحت سلوكا تسلكه القبائل الحديديوية وكل من ينضم إليها في حلف أيت ياف المان، وهو ما جعلها تسجل حضورها القوي ضمن سجل المقاومة المسلحة المغربية ضد الغطرسة الإمبريالية في بداية القرن الماضي، وذلك بفضل وجود رجال مثلوها أحسن تمثيل، وهو ما جعل كاتبي هذا النص يقفون بشكل متأن على أعلام آيت حديدو في مجال المقاومة والتصوف والفن، الشيء الذي غطى نقصا كبيرا بالنسبة للباحثين الذين كانوا يجدون صعوبة كبيرة في العثور على تراجم مثل الأعلام ولو بشكل مختصر ومصغر) وأضاف أن الكتاب جاء (على قدر كبير من الأهمية لما توفره للدارس من المعطيات كان من الصعب الحصول عليها).

و إنه من المفيد تسجيل بعض الملاحظات على المداخلات تيسيرا للفهم العميق لكتاب «إملشيل، الذاكرة الجماعية». ولا ينبغي أن يحسبها أحد ردا أو تعقيبا على تقديرات الأساتذة ونظراتهم القيمة حول هذا الإصدار المتواضع. ويجب البدء من حيث يجب، بالحديث

عن عنوان الكتاب وغلافه ومناسبة إعداده. عنوان الكتاب «إملشيل، الذاكرة الجماعية» عنوان مبهم بالفعل لأن المقصود بإملشيل المجال السوسيوثقافي المحافظ على نسقه كاملا واضحا في الأزياء والوشم وفضاء الرأس والطقوس الجنائزية والاحتفالية، وقيم المقاومة، ويمكن القياس على هذا النسق إن أريد التطرق إلى ثقافة القبائل المجاورة مثل قبيلة أيت يزدك. وهو مجال واسع لا بد من تحديده بالكلمة الجماعية التي تخص بالضرورة وحدة سوسيومجالية أسيف ملول، أو جماعتي بوزمو وإملشيل، بما هي وحدة سوسيومجالية متجانسة، وبما هي نطاق يحمل لون جبر الضرر الجماعي في خريطة المغرب، تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ولو وددنا استعمال مصطلح الذاكرة الجمعية لكنا مضطرين لتناول وسط غير متجانس، متعدد الإثنيات والثقافات، وذلك ما لم يتوفر في مجال الممارسة المختار المحدد – ممثلا- في خريطة جبر الضرر الجماعي. ولأن الذاكرة الجماعية تهم وسطا متجانسا فقد أريد للغلاف أن يحمل رمزين لقبيلتين أيت يعزة وأيت إبراهيم، فالأولى تنزع نحو الانفتاح، والثانية نحو الانغلاق. وبين الانغلاق والانفتاح انتعشت ثقافة التواصل الثقافي، وأبدعت القبيلتان صيغا للسلم والوئام والتوافق. ويجب أن نضع عنوانا عريضا هنا فالمجتمع الأمازيغي ينسب للمرأة والمرأة هي الحامل للقيم في زيها وفضاء رأسها. ولقد تحدثنا عن أماكن خارج مجال الممارسة على سبيل الاستشهاد فقط لذلك اقتبسنا أشعار زهرة بنت الطيب في مجال قبيلة أيت عطا لنستشهد بحضور الجبل في الشعر الأمازيغي بما هو رمز الكبرياء والحرية والمقاومة. وقد لا تختلف ذاكرة أي تعطى كثيرا عن ذاكرة أيت حديدو لسيادة قيم الانغلاق.

وأما ذكر صنهاجة بكثرة في الكتاب فيرد إلى كون الأوساط الصنهاجية هي التي تعرضت للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إملشيل، كلميمة، خنيفرة، فيجيج، والماس، تونفيت، أوفوس، أزيلال، في فترات متقاربة في عهد سنوات الرصاص والجمر. ولو ابتغينا تدوين التاريخ لقلنا بأن صنهاجة تعرضت للاضطهاد، والإبادة منذ سقوط الإمبراطورية الموحدية لذلك باتت توظف الرمز واللغز بقوة. وتعرف صنهاجة بشعر تمديازت، وهو شعر المقاومة والدفاع الذاتي.

وتحضر ثقافة الدفاع الذاتي بقوة لدى قبيلة أيت حديدو. وحسبنا أنها لم تشارك في معركة تزكزاوت، لأنها مؤطرة من لدن أتباع الزاوية الدلائية. ومعلوم عن هؤلاء نزوعهم نحو السلطة. وشاركت أيت حديدو في معركة أيت يعقوب لما تبينت من غياب تأطير الزاوية العياشية التي حصلت على براءة التأسيس من لدن الزاوية الدلائية. ومما يبن قوة حضور ثقافة الدفاع الذاتي، احتفاظ قبيلة أيت حديدو بنسقها الثقافي كاملا رغم الهزات العنيفة التي ضربت أيت حديدو بتمييع طقوسهم بإطلاق اسم موسم الخطوبة على موسم سيدي أحماد المغني وتسييح البؤس والفقر في أوساط هذه القبيلة، فالقبيلة تقاوم الدخيل انسجاما مع ثقافة الانغلاق ولم يحدث أن هاجمت أحدا.

لا نريد من الانتقادات غير تلك التي تضع الكتاب في إطاره الخاص وربطه بمناسبته. فالكتاب موجه لتحقيق غايتين اثنتين، الأولى انسجامه وثقافة قبيلة أيت حديدو. لذلك نظمت الجمعية اجتماعين أحدهما استشاري خصص لوضع الخطوط العريضة للكتاب وتحديد مجاله، والثاني لمناقشة مسودته وحذف ما يجب حذفه وإضافة ما تجب إضافته. وبعد طبع الكتاب وسحبه استقر الرأي على بعض التعديلات فعرض للطبع ثانية. ولأن الكتاب يخص الذاكرة فهو لا يروم الموضوعية. لذلك طغى السرد على التحليل الذي اقتصر فقط على تفسير بعض المواقف، من ذلك مثلا التصوف الأمازيغي (تيكورما) الذي يعتقد باستمرار كرامات أولياء الله الصالحين في الممات وهنا يبرر وجوب مدح الميت، اعتقادا باستمرار روحه وعدم زوالها، ومن ذلك أيضا تفسير الأشعار لا ترجمتها. ذلك ما يبدو ضروريا توضيحا وتظل الملاحظات الأخرى تغني هذا العمل المتواضع.

لحسن أيت الفقيه

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme